

بنيامين نتنياهو، نحو السقوط؟

انتخابات 27 أكتوبر: إسرائيل أمام مصيرها

بقلم أنترانيك كيفوركين، محلل الشؤون الدولية،

ماتيو أولك، المدير العام لـ«لو ميلينير»



تمهيد

في 27 أكتوبر 2026، يتوجّه الناخبون الإسرائيليون إلى صناديق الاقتراع لتجديد مقاعد الكنيست الـ120، في انتخابات تاريخية من أكثر من وجه. فهي أول حكم انتخابي على المستوى الوطني منذ الزلزال الأمني في 7 أكتوبر 2023، وهي كذلك خاتمة الكنيست الخامس والعشرين الذي بلغ نهاية ولايته الرسمية البالغة أربع سنوات، وهو أمر لم يحدث منذ عام 1988. ويبدو هذا الاقتراع قبل كل شيء استفتاءً ثنائيًا حول شخصية محورية: بنيامين نتنياهو.

بعد أن قاد البلاد أكثر من 19 عامًا، حطّم رئيس الوزراء الحالي جميع الأرقام القياسية في طول البقاء في الحكم بين الديمقراطيات البرلمانية الغربية، مستندًا إلى 3 محرّكات سياسية كبرى: رفضه لمسار أوسلو الذي أكّده خيبات الأمل الأمنية، وتحوّله العقائدي الذي جعل «الأمن قبل السلام» مبدأً ثابتًا، والتحوّل الليبرالي لـ«أمة الشركات الناشئة» المزدهرة. غير أن هذه الهيمنة تمرّ اليوم بأزمة غير مسبوقة تحت الضربات المتضافرة لمتاعبه القضائية، وإخفاق 7 أكتوبر 2023، والتورّط الإقليمي، وغلاء المعيشة الذي يخلق الأسر.

وهكذا، بعد ثلاث سنوات على 7 أكتوبر 2023، تقف إسرائيل عند مفترق طرق. فالدولة العبرية تستعد لأن تخوض، في 27 أكتوبر 2026، أهم انتخابات في تاريخها القصير. ذلك أن 7 أكتوبر قلب المعادلة على الصعيد الإقليمي، ولا سيما بتجميد مسار اتفاقات أبراهام لتطبيع علاقات إسرائيل مع جيرانها، وبامتداد النزاع مباشرة إلى إيران مع عملية فبراير 2026. لكن 7 أكتوبر غيّر المعادلة أيضًا على الصعيد الداخلي الإسرائيلي، مع نقاش استقطب حول استراتيجية تحرير الرهائن، وفوق ذلك مع غياب لجنة مستقلة تبحث في الإخفاق في توقّع أسوأ مجزرة في تاريخ إسرائيل.

نعرض أولاً وبشكل موضوعي حصيلة «سنوات نتنياهو» (1)، ثم نحدّد رهانات الاقتراع ومتغيّراته الأساسية (2)، وأخيرًا نقدّم السيناريو الذي نتوقعه للمستقبل السياسي لإسرائيل، مدعومًا بنموذجنا التنبؤي (3).

- 2 تمهيد
- 4 حصيلة بنيامين نتنياهو منذ عام 1996
- 4 طول بقاء سياسي استثنائي في بلد غير مستقر
- 4 إسرائيل، الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأدنى، هشة بفعل مؤسساتها
- 6 بلد معتاد على الأزمات السياسية
- 7 طول بقاء استثنائي رغم سياق مؤسسي هش
- 9 مصادر نجاح بنيامين نتنياهو
- 9 قراءة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني عزّزها الواقع على الأرض
- 15 تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول المنطقة
- 16 طفرة اقتصادية غير مسبوقة
- 21 لكن مواطن هشاشة مستمرة
- 21 نحو عزلة إسرائيل منذ 7 أكتوبر 2023؟
- 22 وضع سياسي هش تطبعه فضيحة مزدوجة
- 23 صعوبات اقتصادية
- 27 انتخابات 27 أكتوبر 2026: استفتاء مع نتنياهو أو ضده؟
- 27 الوضع السياسي في إسرائيل قبل اقتراع 27 أكتوبر
- 27 التوازنات البرلمانية والسياسية الكبرى
- 29 نشر قوائم المرشحين للانتخابات التشريعية
- 31 مواضيع الحملة الانتخابية
- 33 أول انتخابات منذ 7 أكتوبر 2023: نحو تصويت عقابي أم التفاف حول العلم؟
- 33 حجج لصالح التصويت العقابي
- 35 حجج لصالح الالتفاف حول العلم
- 39 المتغيرات العشرة الحاسمة في التصويت
- 39 حجم الهيئة الناجبة
- 41 التحول إلى استفتاء مع نتنياهو أو ضده
- 42 متغيرات أخرى قد تؤثر في الاقتراع
- 46 هل يستطيع نتنياهو البقاء في السلطة؟
- 46 السيناريو الرئيسي: غياب الأغلبية المطلقة لدى الائتلافين كليهما
- 48 ما الشروط المتراكمة اللازمة لبقاء نتنياهو في السلطة؟
- 50 الخاتمة

حصيلة بنيامين نتنياهو منذ عام 1996

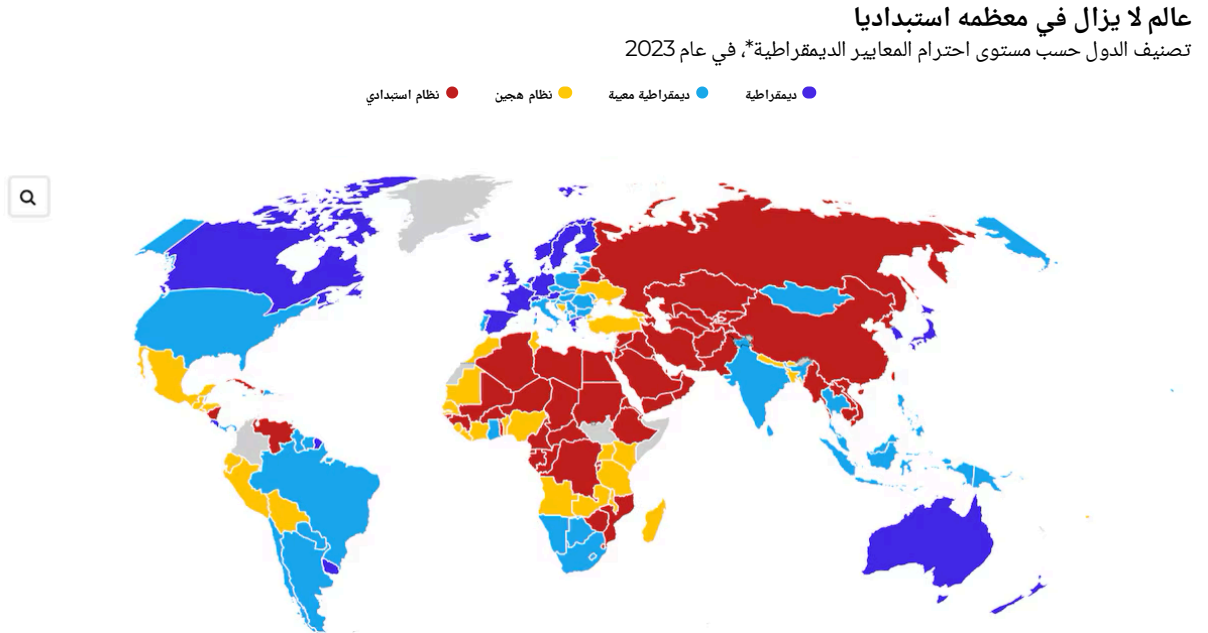
طول بقاء سياسي استثنائي في بلد غير مستقر

إسرائيل، الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأدنى، هشة بفعل مؤسساتها

قبل دراسة الانتخابات الإسرائيلية في 27 أكتوبر 2026، لا بد من التذكير بنقطة أساسية. ففي حين يميل كثير من المراقبين إلى مهاجمة إسرائيل في طريقة عمل نظامها السياسي، تظل إسرائيل «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط».

يستند هذا التأكيد إلى أعمال *The Economist Intelligence Unit* (EIU) حول مؤشر الديمقراطية، وهي المرجع في تحديد ما إذا كان نظام ما سلطويًا أم ديمقراطيًا. ويتبين منها أن إسرائيل مصنفة «ديمقراطية معيبة»، لكنها الوحيدة في المنطقة التي تبلغ هذه المرتبة، كما تُظهر الخريطة أدناه.

شكل - خريطة الديمقراطيات في العالم بحسب مؤشر الديمقراطية، *L'Express*، استنادًا إلى بيانات EIU، 2023¹



¹ "critique" *L'Express*, Démocratie : un sommet pour une année 2024 "L'Express" (الديمقراطية: قمة من أجل عام 2024 «حاسم»).
L'Express، استنادًا إلى تقرير عام 2023 لمجموعة البحث *The Economist Intelligence Unit* (EIU)، نُشر في 14 مارس، 18 مارس 2024.

غير أنه يمكن رصد مفارقة أولى: إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في منطقتها، لكنها ديمقراطية هشة. وتعود هشاشتها إلى عاملين: موقعها الجغرافي وسط أنظمة سلطوية يسعى بعضها إلى إبادتها، ومؤسساتها أيضًا. فهذه المؤسسات غير مستقرة بطبيعتها.

تقوم الديمقراطية الإسرائيلية على بنية دستورية فريدة بين ديمقراطيات القرن الحادي والعشرين. وفي التصنيف الكلاسيكي للأنظمة في العلوم السياسية، يمكن تقريبها من «نظام الجمعية ذي المجلس الواحد»، على غرار المؤتمر الوطني إبان الثورة الفرنسية، مع عدم استقرار برلماني شديد للغاية يُضاف إلى ذلك.

بموجب المادة 4 من القانون الأساسي: الكنيست، يُنتخب النواب الـ120 بالاقتراع العام المباشر وفق نظام التمثيل النسبي بالقوائم الكاملة في دائرة انتخابية وطنية واحدة². وقد رُفعت عتبة الدخول إلى البرلمان، التي حُدّدت تاريخيًا بنسبة 1%، تبعًا إلى 1.5% ثم 2% ثم 3.25% إثر تعديل قانون الانتخابات عام 2014. وتشجّع هذه العتبة المنخفضة على تشرذم المجلس، إذ تتيح لأحزاب كثيرة أن تحظى بالتمثيل. ورغم هذا الرفع، تبقى هذه العتبة منخفضة على نحو لافت مقارنة بالديمقراطيات البرلمانية الغربية (مثل عتبة 5% في ألمانيا)، مما يعزّز تمثيل مصالح قطاعية أو دينية أو هوياتية شديدة الخصوصية³. وهو مأخذ بنيوي يوجّه إلى الديمقراطية الإسرائيلية، على النقيض تمامًا من النظام الفرنسي الذي يسعى إلى إفراز أغلبية واضحة⁴.

يؤدي هذا النظام الانتخابي إلى تفتّت شديد في المشهد السياسي. فوفقًا لـ*Israel Democracy Institute (IDI) Research Report on Party Systems، تسجّل إسرائيل واحدًا من أعلى «الأعداد الفعلية للأحزاب البرلمانية» (مؤشر لأكسو-تاغيبيرا) في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبعيدًا عن الثنائية أو الثلاثية أو الرباعية الحزبية في البلدان الغربية، تتأرجح الدولة العبرية بانتظام بين 7 و9 تشكيلات رئيسية⁵، وهو ما يعكس تشتّتًا شديدًا في التمثيل نسبةً إلى عدد السكان.

يُضعف هذا التعدد الحزبي المفرط السلطة التنفيذية مباشرة، أي الحكومة التي ينظّمها القانون الأساسي. فمنذ إعلان الدولة عام 1948، لم يتمكّن أي حزب من الحصول وحده على الأغلبية المطلقة البالغة 61 مقعدًا. ويجد رئيس الوزراء نفسه مضطرًا إلى بناء ائتلافات غير متجانسة وغير مستقرة، رهينة لابتزاز الفصائل الصغيرة. وهكذا تصبح السلطة التنفيذية أسيرة تسويات دائمة، مما يقلّص كثيرًا هامش

² The Knesset, Basic Laws, Parliamentary Business, The Knesset 2026, سبتمبر 2026.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

⁵ Ofer Kenig, The 2022 Elections: Results Analysis, Israel Democracy Institute (IDI), Research Report on Party Systems, 7 نوفمبر 2022.

مناورتها في المهام السيادية أمام إملاءات «لعبة الأحزاب». إنها، إلى حد ما، نسخة مضخمة من الجمهورية الرابعة الفرنسية.

ويُضاف إلى هذا الخلل المؤسسي غيابُ دستور مكتوب وغيابُ غرفة برلمانية ثانية، وهو فراغ سدّته تسوية هراري لعام 1950 التي نصّت على اعتماد قوانين أساسية بشكل تدريجي. وفي غياب سلطة تشريعية موازنة من غرفتين، انتزعت المحكمة العليا لنفسها دورًا سياسيًا كبيرًا. فبالحكم التأسيسي في القضية **CA 6821/93 United Mizrahi Bank v. Migdal Cooperative Village** (1995)⁶، أحدثت المؤسسة التي كان يرأسها القاضي أهرون باراك «ثورة دستورية» حين منحت نفسها صلاحية مراقبة القوانين التي يقرّها الكنيست وإبطالها باسم القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحرّيته⁷. وقد وضعت هذه الرقابة القضائية، ومعها الاستخدام الاجتهادي لمعيار «انعدام المعقولية المتطرف»، السلطة القضائية في قلب الصراع السياسي. وتمثّل مكانة المحكمة العليا مسألة محورية، لأنها نقطة احتكاك مزدوجة بين بنيامين نتنياهو والقضاء الإسرائيلي: على صعيد القضايا المرفوعة ضد رئيس الوزراء، وعلى صعيد ما يصفه منتقدو إسرائيل بـ«التحوّل اللابيرالي للنظام».

بلد معتاد على الأزمات السياسية

إن نتيجة عدم الاستقرار البرلماني في النظام الإسرائيلي هي تكاثر الأزمات السياسية. فبميله إلى الحلّ المتكرر للكنيست وتبدّل الائتلافات بلا انقطاع، يشكّل النظام البرلماني الإسرائيلي نوعًا من «الجمهورية الفرنسية الرابعة في نسخة بمقاس XXL».

شهدت الدولة العبرية تعاقب 26 حكومة بين عام 1948 ووصول بنيامين نتنياهو إلى الحكم عام 1996. ويعادل عدم الاستقرار المزمّن هذا متوسط عمر لا يكاد يتجاوز سنتين لكل حكومة، وهو نتيجة مباشرة لنظام برلماني يتوقف فيه بقاء رئيس الوزراء باستمرار على التقلّبات الحزبية داخل أغلبية غير متجانسة.

وقد تجلّت هذه الهشاشة في عدة أزمات برلمانية، نذكر أهمّها. أولاً، تشير «المنافسة التثنية» (HaTargil) إلى المحاولة الفاشلة التي قام بها شمعون بيريز (اليسار الإسرائيلي) لإسقاط حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسحاق شامير (الليكود). فقد دبر شمعون بيريز، وكان حينها وزيرًا للمالية ورئيسًا لحزب العمل، مذكرة لحجب الثقة بهدف إسقاط حكومة الوحدة

⁶ Cardozo Israeli Supreme Court Project - Yeshiva University, United Mizrahi Bank v. Migdal Cooperative Village,

⁷ Versa, opinions of the supreme court of Israel, Cardozo Law, 9 نوفمبر 1995.

⁷ The Knesset, Basic Laws, Parliamentary Business, The Knesset 2026. سبتمبر 2026.

الوطنية برئاسة إسحاق شامير. وبلغت الأزمة ذروتها حول مفاوضات غامضة أُجريت مع حزب شاس الحريدي ومحاولات للحصول على دعم فصائل دينية أخرى، في حلقة اتسمت بمقابلات تشريعية مثيرة للجدل، ولا سيما بشأن حظر تربية الخنازير وبيع لحومها، وهي ما يُشار إليه غالبًا بـ«أزمة الخنازير». وكان رهان شمعون بيريز هنا التفاوض مع أبعد الفاعلين عن معسكره السياسي (الحريديم) لإسقاط حكم اليمين لصالحه. وأدى الفشل المدوّي لهذه المناورة والاستياء الشعبي من انتهازية المساومات الحزبية إلى اعتماد الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء عام 1992، وهو ما شكّل محقّقًا لصعود بنيامين نتنياهو وانتصاره عام 1996.

بعد عقد من الزمن، عاشت إسرائيل أزمة سياسية كبيرة جديدة، هي الأزمة التي أحاطت بخطة فك الارتباط الأحادي عن قطاع غزة (2004-2005). فأمام تمرّد «المتمرّدين» داخل الليكود والانسداد البرلماني، اختار أرييل شارون القطيعة مع جهازه الحزبي بتأسيس حزب كاديما في نوفمبر 2005. وأدى هذا الانشقاق التاريخي إلى انهيار مؤقت لليمين التقليدي، فاتحًا الطريق أمام إعادة تشكّل سياسي كبرى عرف بنيامين نتنياهو كيف يستفيد منها لاستعادة السيطرة على الليكود قبل عودته إلى الحكم عام 2009.

من المهم معرفة هاتين الأزميتين السياسيتين الكبيرتين لفهم طريقة عمل الديمقراطية الإسرائيلية اليوم. فالأولى أدت إلى إصلاح يقضي بالانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، بهدف منح الفائز شرعية ديمقراطية وانتخابية قوية جدًا. أما الثانية فقد فتّنت جزءًا من المشهد السياسي تفتيتًا عميقًا، مما زاد من صعوبة فهم النظام الإسرائيلي.

طول بقاء استثنائي رغم سياق مؤسسي هشّ

رغم إطار مؤسسي هشّ وسياق سياسي غير مستقر، يتسم التاريخ المعاصر لإسرائيل بمفارقة بنيوية لافتة: فقد شهدت إسرائيل بروز واحدة من أطول فترات البقاء على رأس السلطة التنفيذية في مجمل الديمقراطيات الليبرالية. إنها ظاهرة «بنيامين نتنياهو».

يتجاوز مجموع السنوات التي قضاها بنيامين نتنياهو على رأس الحكومة الإسرائيلية اليوم 19 عامًا، موزعة على ثلاث مراحل كبرى: 1996-1999، و2009-2021، ثم من ديسمبر 2022 حتى اليوم. وتتجاوز هذه الحصيلة الزمنية، وهي رقم قياسي في إسرائيل، بفارق كبير الولاية التاريخية للأب المؤسس للأمة، دافيد بن غوريون (الذي أمضى ما يزيد قليلًا على 13 عامًا). والأهم أن هذا النجاح السياسي يتفوّق على مدة بقاء معظم رؤساء حكومات الديمقراطيات البرلمانية في مرحلة ما بعد الحرب، مثل السنوات الـ16 لـهلموت كول أو لأنغيلا ميركل في ألمانيا، والسنوات الـ13 لفيلبي غونزاليس

في إسبانيا، والسنوات الـ 11 لمارغريت تاتشر في المملكة المتحدة، أو السنوات الـ 9 لسيلفيو برلسكوني في إيطاليا.

وهكذا يتناقض هذا الاستمرار السياسي الاستثنائي مع المعايير السائدة في الديمقراطيات البرلمانية، حيث يتجدد رؤساء الحكومات ديمقراطيًا عادةً بعد دورة أو دورتين انتخابيتين مدة كل منها 4 إلى 5 سنوات. فالنجاح في البقاء في الحكم قرابة عقدين في بلد بلا دستور مكتوب، يعيش حالة طوارئ دائمة منذ قيامه ويتعرض لصدمات عسكرية متواصلة، هو إنجاز سياسي من المهم فهمه لتحليل انتخابات أكتوبر 2026.

ويُفسّر هذا البقاء الطويل قبل كل شيء بسيطرة بنيامين نتنياهو المطلقة على قواعد اللعبة المؤسسية الإسرائيلية. ففي نظام لم يحصل فيه أي حزب قط على الأغلبية المطلقة، فرض نفسه محورًا لا غنى عنه في السياسة الوطنية، وجعل إدارة تحالفات الظروف (ولا سيما مع الوسط أو مع الكتل الحريدية والقومية) أداة مركزية لبقائه الانتخابي.

مصادر نجاح بنيامين نتنياهو

قراءة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني عزّزها الواقع على الأرض

على الصعيد السياسي، يركز نجاح بنيامين نتنياهو على ثلاثة محركات.

المحرك الانتخابي رقم 1: «مسار أوسلو لن ينجح»

في عام 1996، كان محركه الانتخابي الأول موقفه من النزاع الإسرائيلي الفلسطيني في عام 1996. فقد أقرّ رئيس الوزراء الحالي تدريجيًا وبواقعية بأن «مسار أوسلو لن ينجح». وإن كانت هذه المقولة في الواقع غير صحيحة تمامًا، إذ إن نتنياهو، ببرامجه، كان في طليعة من اقترحوا أفضل الاتفاقات التي عرضتها إسرائيل على الفلسطينيين بشأن دولتهم.

للتذكير، في إطار تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية في أواخر القرن العشرين، تحوّل النزاع العربي الإسرائيلي إلى نزاع إسرائيلي فلسطيني. ولا يعني ذلك أن جميع الدول العربية تعترف بإسرائيل، غير أن وجودها لم يعد مهددًا كما كان من قبل. وأمام هذا الواقع، بدأ جزء من الفلسطينيين في تنظيم صفوفهم، مدركين أنهم لن يحصلوا على المزيد من الدول العربية. فبرزت بذلك:

- منظمة التحرير الفلسطينية التي تضم خصوصًا حركة فتح في الضفة الغربية، والتي استقلت ابتداءً من سبعينيات القرن العشرين عن الملك حسين ملك الأردن. بل إن السلطات الأردنية اضطرت إلى مواجهة منظمة التحرير في الضفة الغربية، لأن المملكة كانت ترغب دائمًا في ضم الضفة الغربية إليها؛
- حركة حماس عام 1987، التي جعلت هدفها الرئيسي تدمير إسرائيل، معتبرة أن أرض فلسطين أرض إسلامية. وقد ازدهرت خصوصًا في غزة إبّان الانتفاضة الأولى في أواخر عام 1987.

شكّلت اتفاقات أوسلو، الموقعة عام 1993، منعطفًا مهمًا في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وكانت الرهانات الرئيسية لهذا الاتفاق البحث عن حل طويل الأمد ينهي النزاع ويرسي سلامًا دائمًا في الشرق الأوسط. وهدفت الاتفاقات إلى الاعتراف المتبادل بحقوق الإسرائيليين والفلسطينيين ومطالبهم، ولا سيما ما يتعلق بالحدود ووضع القدس واللاجئين والأمن. وكان الفاعلون الرئيسيون في اتفاقات أوسلو الحكومة الإسرائيلية برئاسة رئيس الوزراء إسحاق رابين، ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلةً بياسر عرفات. وقد انطلق المسار بمفاوضات سرية في أوسلو بالنرويج، بوساطة نرويجية. وأدت الولايات

المتحدة، ولا سيما وزير الخارجية وارن كريستوفر، دور الميسر في المفاوضات. كما شاركت أطراف أخرى، مثل مصر والأردن، بصفة شهود ووسطاء.

تألفت اتفاقات أوسلو من اتفاقين: أوسلو 1 وأوسلو 2:

- **أوسلو 1** (اتفاق واشنطن، 1993) أرسى إطاراً للحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، بتقسيم هذه الأراضي إلى مناطق إدارية فلسطينية (أ، ب، ج). كما أتاح الاتفاق إنشاء السلطة الفلسطينية، وهي كيان فلسطيني ذاتي الحكم برئاسة ياسر عرفات، تولّت الإدارة الذاتية في مناطق الحكم الذاتي.
- **أوسلو 2** (الاتفاق المرحلي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، 1995) حدّد ترتيبات الانتقال إلى الحكم الذاتي الفلسطيني الكامل في الضفة الغربية وغزة. ونصّ على انسحاب القوات الإسرائيلية من بعض المناطق وعلى إجراء انتخابات فلسطينية لمجلس تشريعي ولرئيس للسلطة الفلسطينية.

وضعت هذه الاتفاقات أسس عملية سلام أوسع، تشمل مفاوضات حول قضايا أساسية مثل الوضع النهائي للقدس، وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، والأمن، والحدود. غير أنه رغم الأمل الذي أثارته في البداية، لم تُفضّ الاتفاقات إلى حل نهائي، واصطدمت عملية السلام بعقبات كثيرة وبفترات من العنف، مثل الانتفاضة الثانية في مطلع الألفية الثالثة. لا سيما أن الانتفاضة الثانية أعقبتها هجمات لحماس في غزة وفي إسرائيل. ومع فوز حماس في الانتخابات في غزة عام 2006 وبعد وفاة ياسر عرفات، تعرّضت عملية السلام بسبب انسحابها من المفاوضات. لقد كانت اتفاقات أوسلو تقدماً دبلوماسياً وإخفاقاً سياسياً في آن واحد، لأنها لم تفعل في النهاية سوى تكريس الإشكاليات التي نعرفها اليوم.

في أواخر التسعينيات، نفّذ بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، برنامجاً أمنياً يهدف إلى الدفاع عن الأمة في مواجهة التهديدات المتصورة، ولا سيما الإرهاب الفلسطيني ثم الإسلاموي. وجاء هذا البرنامج في سياق كانت فيه اتفاقات أوسلو، الموقعة عام 1993، تعد بعملية سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ردّاً على سلسلة من الهجمات، ولا سيما الهجوم الانتحاري على مطعم البيتزا «سبارو» في القدس عام 2001 الذي أوقع 15 قتيلاً و130 جريحاً، تبنت إسرائيل سياسة أمنية صارمة تدعو إلى تعزيز القدرات العسكرية وإلى بناء المستوطنات في الضفة الغربية، وهو توجه أگدته تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، التي أشارت إلى أن عدد السكان اليهود في «المستوطنات»

ارتفع بنسبة 50% بين عامي 1996 و2000. وكان أرييل شارون يرى أن أمن إسرائيل مرهون بقدرتها على السيطرة على الأراضي المحتلة: فكلما اتسع الوجود الإسرائيلي، ابتعد التهديد أكثر عن المجتمع الإسرائيلي. وهكذا، وخلافًا لما يُشاع، ليس نتنياهو من يقف وراء ما يسميه البعض «المنعطف الأمني».

غير أن نتنياهو هو الشخصية السياسية الإسرائيلية التي عرفت لاحقًا كيف تستثمر هذا الموضوع. ولم يكن المضمون بقدر ما كان الأسلوب هو ما صنع هذا النجاح الانتخابي. ففي حملته عام 2009، وعد نتنياهو باستعادة الأمن، مقدّمًا نفسه بوصفه القائد القادر على حماية المواطنين الإسرائيليين.

لقي هذا الخطاب صدى خاصًا لدى ناخبين أنهكتهم شكوك عملية السلام، ولا سيما بعد اغتيال رئيس الوزراء إسحاق رابين عام 1995 على يد متطرف يعارض التنازلات عن الأرض. فبعد اغتيال رابين، كان أكثر من نصف الإسرائيليين يخشون تصاعد العنف. وبالمثل، سجّل تقرير لمجلس الأمن الدولي عام 1999 ارتفاعًا بنسبة 60% في الهجمات الصاروخية والتفجيرات الانتحارية مقارنة بالعام السابق، مما غدّى مناهجًا من الخوف. وبدأ كثير من الإسرائيليين يعطون الأولوية للأمن الفوري.

لا سيما أن بنيامين نتنهاو لا يُنظر إليه على أنه «متشدد حتى النهاية». بل إنه وُقّع أكثر الاتفاقات مراعاةً للفلسطينيين من بين ما عرضته إسرائيل عليهم⁸. فقد أبرم بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل (أو اتفاق الخليل) ووُقّع خلال الولاية الأولى لبنيامين نتنهاو، في 17 يناير 1997، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلةً بياسر عرفات.

ويتضمن:

- تطبيق ما تبقى من أوصلو 2 مع الإخلاء العسكري للخليل، الذي كان مقررًا أصلاً في اتفاقات أوصلو 2 (سبتمبر 1995) لكنه جُمّد بعد اغتيال رابين وموجة الهجمات في مطلع عام 1996. ورغم معارضته الشديدة لمسار أوصلو، اضطر نتنهاو، تحت ضغط قوي من إدارة كلينتون، إلى التفاوض على هذا الانسحاب وإتمامه.
- تقسيم المدينة (H-1 و H-2) الذي شطر الخليل إلى منطقتين: ○ المنطقة H-1 (نحو 80% من المدينة): وُضعت تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. ○ المنطقة H-2 (نحو 20% من المدينة،

⁸ Alan Makovsky, Robert Satloff, The Hebron Agreement: A Closer Look, *The Washington Institute*, Policy Analysis, 27 يناير 1997.

وتشمل البلدة القديمة وجيوب الاستيطان اليهودي والحرم الإبراهيمي): أُبقيت تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية الحصرية لدواعٍ أمنية.

- **مبدأ المعاملة بالمثل:** في هذه المناسبة أُدخل نتنياهو عقيدته رسميًا: «إذا أعطوا فسيأخذون، وإذا لم يعطوا فلن يأخذوا شيئًا» (مشتراطًا لأي انسحاب إسرائيلي من الأراضي التزام منظمة التحرير الصارم بتعهداتها الأمنية في مكافحة الإرهاب).
- **الأثر السياسي:** عرض نتنياهو الاتفاق على الكنيست فأقرّه في 16 يناير 1997 (87 صوتًا مؤيدًا مقابل 17 معارضًا) بفضل دعم المعارضة العمالية، في حين واجه تمرّد جزء من أغلبيته ومن اليمين القومي.

ثم تابع في أكتوبر 1998 بتوقيع اتفاقات واي بلانتيشن (التي نصّت على عمليات إعادة انتشار جديدة في الضفة الغربية)، وهي التي قضت على ائتلافه الحكومي الأول إذ تسببت في الانتخابات المبكرة لعام 1999. وهكذا، ورغم هزيمته عام 1999، سيستثمر نتنياهو قدرته على تجسيد المطلب الأمني والانفتاح على التفاوض مع الفلسطينيين.

غير أنه في حين كان إنشاء دولة فلسطينية يحظى بتأييد الأغلبية في الرأي العام الإسرائيلي (وهو موقف كان نتنياهو يشاطره)، فقد أصبحت هذه الرغبة تدريجيًا غير شعبية في ضوء انسداد أوسلو.

المحرّك الانتخابي رقم 2: «التحوّل الأمني»

في إسرائيل أكثر من غيرها، يتوقف العرض السياسي الوطني لأي مسؤول سياسي على قراءته الجيوسياسية، ومن باب أولى على قراءته للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وكما رأينا سابقًا، أصبحت المسألة الأمنية حجر الزاوية في المشروع السياسي لنتنياهو عام 2009. وإذا كان المجتمع الإسرائيلي متشككًا في هذا المشروع في مطلع الألفية الثالثة، فلا بد من الإقرار بأن العقد الأول من الألفية أثبت صحة رؤية نتنياهو على أرض الواقع.

تعود عودة بنيامين نتنياهو إلى الحكم في الانتخابات التشريعية في فبراير 2009 إلى أن العقد الأول من الألفية زعزع بعمق مسلّمة أوسلو القائلة إن التنازلات عن الأرض تضمن السلام.

فضلاً عن ذلك، جاء هذا الاقتراع في أعقاب مرحلة من العنف المتواصل وخيبات الأمل الأمنية. فوفقًا لـ*Israel Victims of Government and Terror Data Archive (MFA)*، أودت

الانتفاضة الثانية (2000-2005) بحياة أكثر من 1,000 إسرائيلي⁹، قُتلوا في موجة غير مسبقة من التفجيرات الانتحارية والهجمات المسلحة في قلب المدن الكبرى.

وأضيف إلى هذه الصدمة ما عُدَّ إخفاقًا عمليًا للانسحاب الأحادي من قطاع غزة في أغسطس 2005: فبدلاً من أن يحقق هذا الانسحاب استقرار القطاع، سهّل استيلاء حماس على السلطة عام 2007، وتلاه إطلاق متواصل للصواريخ على جنوب البلاد ثم عملية «الرصاص المصبوب» (ديسمبر 2008 - يناير 2009). وفي الوقت نفسه، كشفت حرب لبنان في صيف 2006 في الشمال تنامي القدرات الصاروخية لحزب الله، الممّول والمسلّح من طهران، مما كرّس بروز «محور شيعي» معادٍ على امتداد حدود الدولة العبرية. والنتيجة أن إسرائيل باتت محاصرة بتهديدات متعددة.

وعلى هذا الشعور بالهشاشة من كل الاتجاهات بنى بنيامين نتنياهو عرضه السياسي عام 2009. فبمعارضته الصريحة لمفاوضات إيهود أولمرت وتسيبي ليفني في أنابوليس، دفن العقيدة التقليدية لليسار الإسرائيلي («الأرض مقابل السلام») لصالح مسلمة براغماتية: «الأمن قبل السلام». ومن هذا المنظور، يُدان أي تنازل مسبق عن الأرض بوصفه استسلاماً لن يؤدي إلا إلى تقرب الصواريخ من المركز الحيوي لتل أبيب ومن مطار بن غوريون.

وبدلاً من اتفاق دبلوماسي شامل يُعدّ وهمياً في مواجهة سلطة فلسطينية ضعيفة ومنقسمة، نظّر نتنياهو لـ«السلام الاقتصادي» مقروناً بسيطرة عسكرية صارمة على الأرض وبتطوير الدفاعات التكنولوجية (ومنها بدايات منظومة القبة الحديدية). وقد أقنعت هذه القراءة للنزاع، التي عزّزها القلق الجماعي من التهديدات غير المتماثلة، المجتمع الإسرائيلي. ورغم تقدّم حزب كاديما الوسطي بفارق ضئيل في عدد المقاعد (28 مقابل 27 لليكود)، فإن الائتلاف القومي والديني الملتفّ حول نتنياهو هو الذي فرض نفسه في الكنيست.

المحرّك الانتخابي رقم 3: «قائد حرب»

على نحو يناقض ردود الفعل الأولى منذ 7 أكتوبر 2023، يمكن لنتنياهو أن يزدهر بفضل محرّك انتخابي ثالث: إنه قائد الحرب. فرغم التساؤلات العديدة المطروحة حول إدارته، يمكن لزعيم الليكود أن يستفيد من أثر الالتفاف حول العلم المرتبط بسياق الحرب المتعددة الأبعاد.

⁹ Ministry of Foreign Affairs, Victims of Palestinian Violence and Terrorism since September 2000, 1,530 people have been killed by Palestinian violence and terrorism since September 2000, MFA, 22 سبتمبر 2026.

ذلك أن الزلزال الذي أحدثه هجوم 7 أكتوبر 2023 يشكّل بلا جدال أخطر إخفاق أمني وعسكري في تاريخ إسرائيل. فالمعلومات المتتالية حول التحذيرات التي جرى تجاهلها، وجاهزية أجهزة الاستخبارات، والخيارات السياسية التي سبقت المجازر، تُضعف بنيامين نتنياهو الذي يتعرض لانتقادات شعبية وإعلامية حادة بشأن مسؤوليته المباشرة عن هذا الانهيار التكتيكي. وبالمثل، غدّت إدارة الحرب على حماس، التي انطلقت منذ 8 أكتوبر، وبطء المفاوضات لتحرير الرهائن احتجاجًا داخليًا متكررًا.

ومع ذلك، وعلى نحو مفارق، أعادت هذه المرحلة تنشيط ظاهرة قوية من الالتفاف حول القائد (أو «أثر الالتفاف حول العلم») التي كثيرًا ما تُلاحظ في الديمقراطيات في زمن الحرب. فإمام نزاع وجودي يُنظر إليه على أنه معركة من أجل البقاء الوطني، اقنع جزء كبير من الرأي العام الإسرائيلي بأنه، رغم أخطائه، لا يملك أي منافس سياسي المكانة أو الحزم أو السلطة اللازمة لإدارة العمليات العسكرية بفعالية أكبر والصمود أمام الضغوط الدولية.

ويستند هذا الصمود إلى الرصيد الأمني الطويل الأمد الذي لا يزال الإسرائيليون ينسبونه إلى ولايات بنيامين نتنياهو. وكما أشرنا في تقريرنا السابق، اتسمت قيادته بتحديث تكنولوجيا غير مسبوق للمنظومة الدفاعية في مواجهة النزاعات غير المتماثلة: تطوير الدروع المضادة للصواريخ: أحدث دخول

- منظومة القبة الحديدية الخدمة عام 2011 ثورة في حماية الأراضي، باعتراضها آلاف الصواريخ المطلق من غزة. وتقدر تقارير وزارة الدفاع الإسرائيلية نسبة الاعتراض بنحو 90% في مواجهة التهديدات القصيرة المدى، مما يشهد على فعالية عمليات ملموسة. صعود الدفاع السيبراني: بدفع منه، أصبح الأمن السيبراني
- ركيزة أساسية في العقيدة العسكرية الحديثة. ومنذ عام 2020، بلغت الاستثمارات السنوية للدولة في هذا المجال نحو 1.5 مليار دولار بحسب الهيئة الوطنية الإسرائيلية للأمن السيبراني.
- التفوّق النوعي (**Qualitative Military Edge**): أدى هذا التركيز على التكنولوجيا المتقدمة، مقرونًا بتعاون استراتيجي وثيق مع الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين، إلى ضمان احتفاظ الجيش الإسرائيلي بتفوّق تقني حاسم على جميع خصومه الإقليميين.

وهكذا، ورغم الانتقادات الحادة لإدارته للثغرات الأولى في 7 أكتوبر، عرف نتنياهو كيف يعيد تنشيط المحرّك النفسي الأساسي لناخبيه: ففي مواجهة الشعور بالحصار، يظل الضامن المجرب لمنظومة عسكرية صناعية بالغة التطور، مقنعًا كثيرًا من النخبين بأنه يبقى قائد الدولة الوحيد القادر على فرض شروط نصر استراتيجي.

خلاصة القول، يُحسب لنتنياهو سياسيًا أن أغلبية من الإسرائيليين انضمت إلى قراءته للنزاع في مواجهة الواقع والتهديدات.

تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول المنطقة

إلى جانب سياسته للأمن الداخلي، تشمل استراتيجية الأمن الإسرائيلية استراتيجيتها الدبلوماسية تجاه دول المنطقة الأخرى. ويتعلق الأمر بالنسبة إلى الدولة العبرية بتطبيع علاقاتها مع الدول المجاورة من خلال اتفاقات ثنائية للاعتراف بوجودها، مع الدول العربية السنية.

وقد جرى ذلك على ثلاث مراحل: اتفاقات كامب ديفيد عام 1979 مع مصر؛

- معاهدة السلام عام 1994 مع الأردن (في أعقاب مسار
- أوسلو عام 1993)؛
- اتفاقات أبراهام عام 2020 مع بعض دول الخليج والمغرب.

في حين وصلت عملية السلام إلى طريق مسدود منذ العقد الثاني من الألفية، أعطى انتخاب دونالد ترامب دفعة جديدة لعملية السلام. وقد مرّ ذلك بتغيير في المقاربة الأمريكية للنزاع، من مقاربة «أممية متعددة الأطراف» إلى مقاربة تركز أكثر على تطورات ملموسة وذات شأن. وتستند اتفاقات أبراهام إلى خطة ترامب لحل النزاع، التي رفضها الفلسطينيون وجرى التفاوض عليها مع الإسرائيليين وحدهم. وهكذا جاءت اتفاقات أبراهام أقل طموحًا من خطة ترامب، وانصبت أكثر على إقامة علاقات بين إسرائيل والممالك النفطية الحليفة للولايات المتحدة.

كان الفاعلون الرئيسيون في اتفاقات أبراهام دولة إسرائيل، برئاسة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وثلاث دول عربية: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان (ثم المغرب). كما أبدت دول عربية أخرى دعمها أو اهتمامها بتطبيع العلاقات مع إسرائيل. وأدت الولايات المتحدة، بقيادة الرئيس دونالد ترامب، دورًا رئيسيًا في تسهيل هذه الاتفاقات وتشجيع دول أخرى على الانضمام إلى المبادرة.

اتخذت اتفاقات أبراهام أشكالًا مختلفة مع كل دولة موقعة، لكنها تقاسمت عناصر مشتركة:

- إقامة علاقات دبلوماسية: فتحت الاتفاقات الطريق أمام إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان. وشمل ذلك فتح سفارات وتبادل الوفود والتعاون الدبلوماسي. التعاون الاقتصادي: شجعت الاتفاقات التعاون

- الاقتصادي بين الدول الموقعة، ولا سيما في مجالات مثل التجارة والتكنولوجيا والسياحة والاستثمار. وسعت إلى تحفيز النمو الاقتصادي واستثمار الإمكانيات الاقتصادية للمنطقة.
- **التعاون الأمني:** التزمت الدول الموقعة بتعزيز تعاونها الأمني، ولا سيما في مكافحة الإرهاب ومن أجل الاستقرار الإقليمي. وقد عُدَّ ذلك وسيلة لمواجهة التهديدات المشتركة.

عبرت الاتفاقات عن التزام **بالتعايش السلمي**، وبالتسامح الديني والتنوع الثقافي في المنطقة. وسعت إلى تعزيز علاقات متناغمة بين الأديان، ومن هنا جاءت تسميتها باسم أبي الديانات التوحيدية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام.

لقيت اتفاقات أبراهام إشادة واسعة لما تنطوي عليه من إمكانيات للإسهام في السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، لكنها أثارت أيضًا انتقادات، ولا سيما من جانب الفلسطينيين الذين رأوا فيها خيانة لقضيتهم الوطنية.

طفرة اقتصادية غير مسبقة

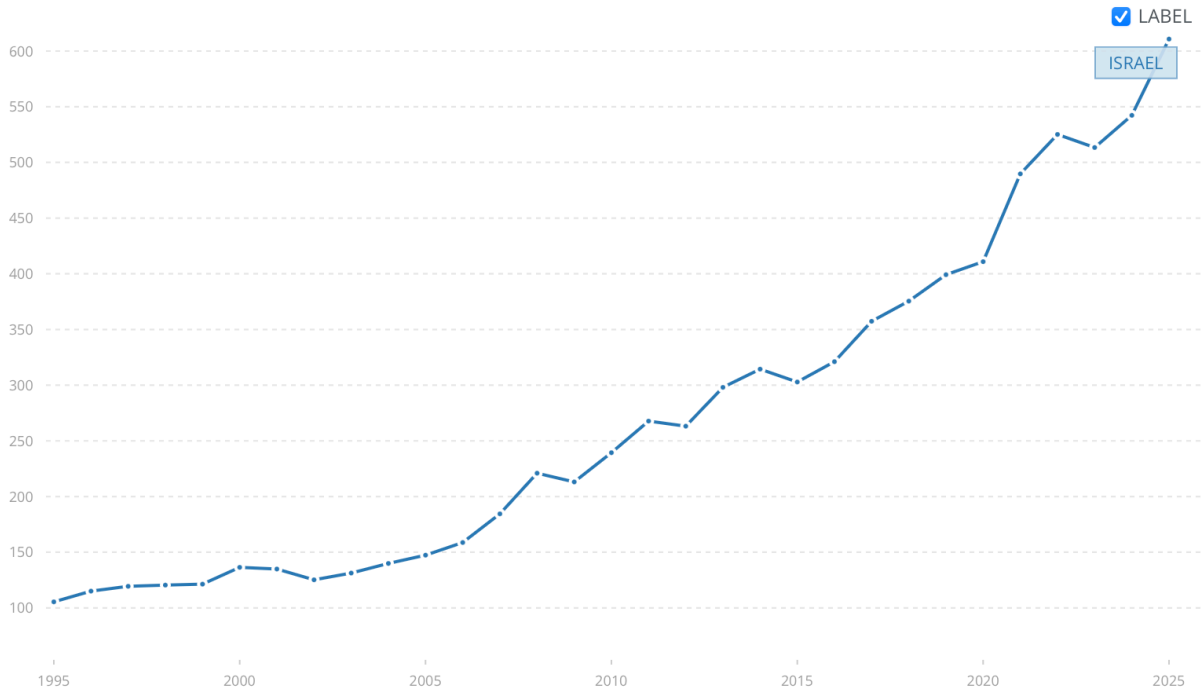
لو توقفنا عند المسألة الأمنية لفهم نجاح نتيناهو، لفاتنا جزء كبير من الموضوع. فنجاحه وإعادة انتخابه المتتالية يعودان أيضًا إلى نتائج اقتصادية جيدة جدًا.

7. تحرير الاقتصاد والقفزة الهائلة في مستوى المعيشة

في بداياتها، قامت دولة إسرائيل على نموذج تنموي ذي إلهام عمالي واشتراكي أولي، يرمز إليه الدور المركزي للكيبوتسات والحضور الطاغي لاتحاد النقابات المركزي الهستدروت.

منذ ولايته الأولى عام 1996، ثم بشكل حاسم خلال توليه الاستراتيجي وزارة المالية (2003-2005) في عهد أرييل شارون، أطلق بنيامين نتيناهو إصلاحات ليبرالية واسعة النطاق: تحرير الأسواق المالية، وتخفيف الرقابة على الصرف، وخصخصة واسعة للشركات العامة (مثل شركة العال أو شركات الاتصالات)، وخفض الضريبة على الشركات وعلى الدخل.

شكل - تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل منذ عام 1995، البنك الدولي¹⁰



تزامن هذا التحوّل نحو اقتصاد السوق مع ارتفاع مذهل في إنتاج الثروة. فبحسب أرقام البنك الدولي، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل 6 مرات خلال السنوات الـ 25 الأخيرة ليتجاوز 600 مليار دولار، مع تسارع ابتداءً من عودة نتنياهو عام 2009¹¹.

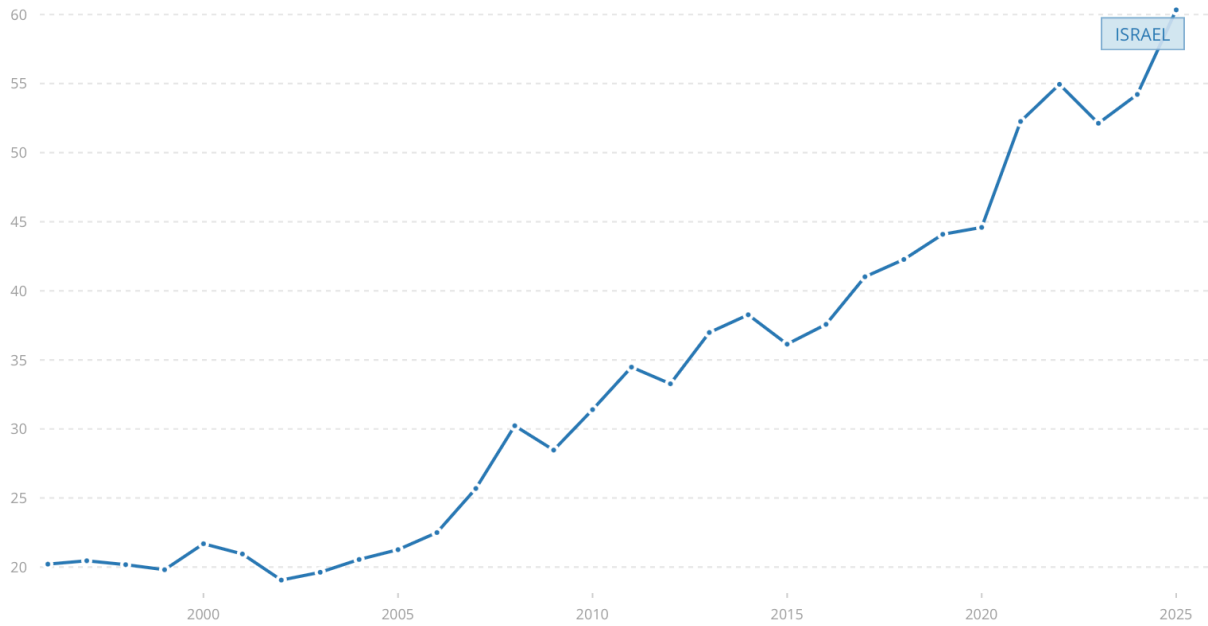
منذ عام 2009 وحده، تضاعف إنتاج الثروة في إسرائيل أكثر من 3 مرات، أي بزيادة قدرها 186.4%، وبعبارة أخرى بمعدل نمو متوسط قدره 10.9% سنوياً. وعلى سبيل المقارنة، خلال الفترة نفسها 2009-2025، لم يتقدّم الناتج المحلي الإجمالي المصري «إلا» بنسبة 5.5% سنوياً، والإماراتي بنسبة 4.4% سنوياً، والتركي بنسبة 8.5% سنوياً، والعراقي بنسبة 7.6% سنوياً، وذلك فيما يخص الاقتصادات التي سجّلت نمواً. في المقابل، شهدت بلدان أخرى انكماشاً خلال الفترة نفسها مثل سوريا أو لبنان بسبب مشكلات أمنية داخلية. ووحدها المملكة العربية السعودية تحقق ما تحقّقه إسرائيل (11.6%)¹².

¹⁰ Banque Mondiale, GDP (current US\$) - Israel, Country official statistics, National Statistical Organizations and/or Central Banks; National Accounts data files, Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), World Bank, 2026.

¹¹ Ibid.

¹² تستند جميع الحسابات إلى بيانات البنك الدولي للفترة 2009-2025، أو للفترة 2008-2024 إذا لم تكن بيانات عام 2025 متاحة لدى البنك الدولي.

شكل - تطوّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل منذ عام 1995، البنك الدولي¹³



عزّز هذا النمو الاقتصادي القوي جدًا مستوى معيشة الإسرائيليين خلال الفترة نفسها. فبحسب أرقام البنك الدولي، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل من نحو **18,000 دولار عام 1996** إلى أكثر من **54,000 دولار في 2022-2024**، مما رفع الدولة العبرية فوق متوسط الاتحاد الأوروبي وفوق عدة اقتصادات غربية كبرى مثل المملكة المتحدة أو فرنسا.

تفسّر إصلاحات نتنياهو الليبرالية في عهد أرييل شارون جزئيًا هذه النتائج الاقتصادية الجيدة جدًا. لكن إسرائيل لم تكثف بزيادة الإنتاج، بل وضعت استراتيجية اقتصادية فعّالة في عصر العولمة. وتتمثل هذه الاستراتيجية في «أمة الشركات الناشئة» وفي «تنويع الشركاء».

في الجانب الأول، حوّلت إسرائيل ضرورتها الوجودية الدفاعية وخبرة وحداتها العسكرية النخبوية (ولا سيما الوحدة **8200**) إلى صناعة مدنية ذات قيمة مضافة عالية جدًا. ويستند ذلك أولاً إلى مستوى مرتفع جدًا من البحث والتطوير يفوق بكثير بقية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويضاهي بلدان شرق آسيا. فبحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تخصص إسرائيل للبحث والتطوير ما بين **5.5%** وأكثر من **6%** من ناتجها المحلي الإجمالي (مقابل متوسط يقل عن **3%** في دول المنظمة). ويُعدّ هذا القطاع أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إسرائيل، إذ يمثل أكثر

¹³ Banque Mondiale, GDP per capita (current US\$) - Israel, Country official statistics, National Statistical Organizations and/or Central Banks; National Accounts data files, Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), World Bank, 2026

من 50% من الصادرات الصناعية الإسرائيلية ويوفّر حصة غالبية من الإيرادات الضريبية للدولة¹⁴.

ينبع ذلك من استراتيجية وضعتها السلطات العامة. فبحسب مؤسسة *Startup Nation Central* الإسرائيلية¹⁵، صُمم الجهاز الإنتاجي التكنولوجي الإسرائيلي منذ نشأته للسوق العالمية. ونظراً لضيق السوق المحلية، تتبنى الشركات الناشئة منذ البداية منطقاً عابراً للحدود (*born global*)، يربط رواد الأعمال المحليين بالمستثمرين المؤسسيين والشركات متعددة الجنسيات والحكومات الأجنبية.

وهكذا نجد نموذج النمو القائم على التصدير الذي يميّز بلدان شرق آسيا، وهو نموذج ملائم جداً في عصر العولمة عندما يمتلك بلد ما ميزة نسبية. ولتحقيق ذلك، امتلكت إسرائيل ميزة نسبية حقيقية، ألا وهي منظومة تمويل كثيفة على نحو خاص، تستقطب فيها صناديق رأس المال الاستثماري الدولية ومراكز البحث والتطوير التابعة لعمالقة عالميين تدفقات متواصلة من الرساميل. ويستند القطاع أيضاً إلى جسور مؤسسية مع منظومة الأمن القومي، كما تُظهر أوجه التعاون مع مديريةية البحث والتطوير في وزارة الدفاع (مافات) في مجال تكنولوجيا الدفاع (*Defense Tech*)، مما يضمن نقل الابتكارات الجذرية من القطاع العسكري إلى التطبيقات المدنية.

يكمن المحرك الأول لهذه الدينامية الابتكارية في عنصر العمل المؤهل. يوظف قطاع التكنولوجيا الفائقة أكثر من **330,000** شخص ويواجه تحدياً بنيوياً يتمثل في نقص الكفاءات في البحث والتطوير¹⁶، مقابل **85,000** في فرنسا، مع أن عدد سكان بلدنا يفوق عدد سكان إسرائيل بـ 6 مرات. ولذلك، وللحفاظ على تنافسية القطاع ودعم النمو، اضطرت المنظومة إلى توسيع مصادر التوظيف إلى ما هو أبعد بكثير من الصورة التاريخية لقدامى الوحدات العسكرية التكنولوجية. وُترجم ذلك ببرامج موجهة للإدماج والتدريب المتقدم مثل إدماج النساء الحريديات (مسارات متخصصة في هندسة البرمجيات والرياضيات المتقدمة ضمن برنامج *Adva*)، وإعادة تأهيل المقاتلين (برنامج *Data4s* الذي يدرب جنوداً سابقين من الوحدات القتالية على مهن تحليل البيانات والأمن السيبراني)، والانفتاح على الأقليات وطلاب الأطراف (برنامج *Excellentteam*).

وأخيراً، لم تعد الميزة النسبية لإسرائيل تقتصر على البرمجيات والأمن السيبراني التقليدي، إذ أجرت «أمة الشركات الناشئة» تحولاً نحو حل تحديات عالمية معقدة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن نذكر قطاعات التكنولوجيا الصحية (*Health Tech*) وتكنولوجيا المناخ (*Climate Tech*) والتكنولوجيا الزراعية والغذائية (*Agritech & Food Tech*).

¹⁴ Startup Academy d'Israel.

¹⁵ Startup Nation Central, Ecosystem with growth initiatives, 2026.

¹⁶ Ibid.

وأخيرًا، يتمثل النجاح الاقتصادي لإسرائيل في نسختها التنتياهوية في تقليص تبعيتها للغرب وللولايات المتحدة. فقد تعززت العلاقات الاقتصادية مع الصين تدريجيًا حتى أصبحت الشريك التجاري الثاني لإسرائيل. وتسارعت هذه العلاقات ابتداءً من عام 1996 حين أصبح بنيامين نتنياهو رئيسًا للوزراء. إذ لم يتردد هذا الأخير، وهو يسعى بنشاط إلى إحداث منعطف أمني قوي، في تنويع تحالفاته في مشاريع تعاون عسكري وأمني، كما في مجال الرادارات. وإزاء ذلك، ضغطت إدارة كلينتون ثم إدارة بوش على الدولة العبرية كي توقف مشاريع التعاون هذه التي قد تؤدي إلى إفشاء أسرار تكنولوجية وصناعية أمريكية للصين، كما حدث حين منعتا بيع رادارات فالكون الذي كانت إسرائيل تعتزمه للصين في مطلع الألفية الثالثة. ومع ذلك، تضاعفت العلاقات الاقتصادية بين الصين وإسرائيل 100 مرة بين عامي 1992 و2021، وبلغت ذروتها عام 2018 بأكثر من 11 مليار دولار. وأصبحت الصين الشريك التجاري الثاني لإسرائيل بعد الولايات المتحدة، والشريك الأول في آسيا. وفي عام 2021، استحوذت الصين على 45% من الصادرات الإسرائيلية إلى آسيا.

لكن مواطن هشاشة مستمرة

إذا كان نتنياهو قد استفاد من ثلاثة محرّكات انتخابية قوية، وهي قراءته للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني بعد أوصلو التي عزّزها الواقع (1)، وتحول أمني أتاح لإسرائيل فرض نفسها في المنطقة (2)، وطفرة اقتصادية كبرى (3)، فإن هذه المحرّكات الثلاثة باتت مهددة منذ 7 أكتوبر لأسباب شتى.

نحو عزلة إسرائيل منذ 7 أكتوبر 2023؟

في النقطة الأولى، يعيد 7 أكتوبر 2023 خلط عدة أوراق في قراءة نتنياهو للنزاع. فقد كانت عقيدته تقوم على أن حل الدولتين مصدر خطر على إسرائيل، وأنه كلما كانت إسرائيل قوية اضطرت الدول العربية إلى التعاون، وأن حماس، المحرّك الرئيسي للقضية الفلسطينية في غزة، ستنعزل عن العالم. وكان الواقع يميل إلى تأكيد صحة رأيه.

غير أن 7 أكتوبر يكشف حدّين لهذه الاستراتيجية. الأول أنه، على الصعيد الإقليمي، تعرّضت دينامية الاندماج المبنية على اتفاقات أبراهام لتوقف مفاجئ. فقد علّقت الرياض آفاق اتفاق ثلاثي تاريخي للتطبيع مع المملكة العربية السعودية، وباتت تشترط لأي تقارب رسمي التزامات ملزمة نحو إقامة دولة فلسطينية. وإذا كانت العلاقات مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين قد حوفظ عليها في حدّها الأدنى لصون القنوات الأمنية، فإن الانفراج الدبلوماسي الشعبي والتجاري تجمّد، كما يتضح من استدعاء السفراء والإدانات الرسمية الصادرة عن هيئات جامعة الدول العربية.

أما الحدّ الثاني فهو تدهور العلاقات مع الحلفاء الطبيعيين لإسرائيل. ففي القارة الأوروبية، تجسّد هذا التدهور في اعتراف إسبانيا وأيرلندا والنرويج، بل وفرنسا، بدولة فلسطين تحت ضغط الرأي العام في كل منها إزاء الرد الإسرائيلي في غزة. والأسوأ أن العلاقات مع باريس تسمّمت على وقع السجلات العلنية والقيود المفروضة على مصنّعي الأسلحة الإسرائيليين في معارض التسلح مثل يورو ساتوري. وتعكس المواقف المتخذة داخل مجلس الشؤون الخارجية التابع لمجلس الاتحاد الأوروبي تأكلاً مستمراً للدعم غير المشروط، على خلفية نقاشات متكررة بشأن احترام بنود حقوق الإنسان في اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، والدعم الذي قدّمته عدة عواصم للدعوى المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

وبالمثل، في ما يخص الولايات المتحدة، الركيزة الاستراتيجية الوجودية، كشف توسّع النزاع (ولا سيما التصعيد المباشر مع إيران) عن خلافات عقائدية كبرى بين واشنطن والقدس. ويؤكد

(Congressional Research Service (CRS) التباين الجوهري في أهداف الحرب بين البلدين في الملف الإيراني: ففي حين فضّلت المنظومة الأمنية الإسرائيلية موقفًا هجوميًا أقصى يستهدف قطع رؤوس أذرع طهران الإقليمية، بل وتغيير النظام (regime change)¹⁷، سعت الإدارة الأمريكية إلى صون حرية الملاحة في المضائق الاستراتيجية (هرمز وباب المندب)، وتجنّب صدمة نفطية عالمية، وتحييد البرنامج النووي الإيراني عبر احتواء موجّه من دون اشتعال شامل¹⁸.

أخيرًا، اقترنت هذه العزلة الدبلوماسية بأزمة كبرى في أمن الجاليات اليهودية على المستوى الدولي. فبحسب الوكالة اليهودية، ارتفعت الأعمال المعادية للسامية المسجلة عام 2024 بنسبة 340% مقارنة بعام 2022، وتضاعفت مقارنة بعام 2023¹⁹. وقد ولّد هذا التصاعد توترات حادة داخل الشتات اليهودي في الغرب، حيث يأخذ جزء من اليهود على الائتلاف الذي يقوده بنيامين نتنياهو توظيفه المسألة الأمنية على حساب صورة إسرائيل الدولية.

وضع سياسي هشّ تطبعه فضيحة مزدوجة

أطاح 7 أكتوبر 2023 بالمحرّك الانتخابي الثاني لنتنياهو، أي التحوّل الأمني. فقد نظّر نتنياهو لهذا «التحوّل الأمني» عام 2009، ومع ذلك تعرّضت إسرائيل في 7 أكتوبر 2023 لأخطر الجرائم ضد الإنسانية في تاريخها. ثم إن هذا الهجوم الإرهابي الإسلامي يُنظر إليه بوصفه أفدح إخفاق سياسي وعسكري واستخباري منذ قيام الدولة العبرية. وتشكّل هذه الإخفاقات محور نقاش حاد في الحملة الانتخابية لأنها تسلّط الضوء على انهيار عقيدة «الجدار الدفاعي» وسياسة /حتواء حماس. وقد قضى هذا الفشل الاستراتيجي على الوعد الأساسي لـ «سيد الأمن»، مما أدى إلى استقالات متتالية لكبار المسؤولين في الجيش الإسرائيلي والشاباك، ووضع السلطة التنفيذية تحت ضغط متواصل من الرأي العام لتشكيل لجنة تحقيق رسمية مستقلة.

ثم إن هذا الحدث يأتي في وضع سياسي صعب بالنسبة لزعيم إسرائيل. فنقطة التحوّل الأولى تكمن في انتقال عمل رئيس الوزراء مباشرة إلى ساحة القضاء، مع قضية منظورة أمام المحاكم بتهم الفساد والاحتيال وخيانة الأمانة في إطار الملفات 1000 و 2000 و 4000²⁰. ومع أن التحقيق مستمر منذ عام 2016 والمحاكمة منذ مايو 2020²¹، فقد كانت لهذه القضية تبعات سياسية قوية. فبرفضه

¹⁷ Congress Gov (Blanchard, Christopher M.; Sharp, Jeremy M.; Thomas, Clayton; Zanotti, Jim), Report U.S. Conflict with Iran, Defense & Intelligence; Foreign Affairs; Transportation, 18 سبتمبر 2026.

¹⁸ Ibid.

¹⁹ Agence Juive pour Israël, Rapport mondial de l'Agence Juive « Un peuple » (التقرير العالمي للوكالة اليهودية «شعب واحد»)، أبريل 2026.

²⁰ Charlie Summers, « Les juges redemandent au parquet d'abandonner le chef d'accusation de corruption contre Netanyahu » (القضاة يطلبون مجددًا من النيابة العامة إسقاط تهمة الرشوة الموجهة إلى نتنياهو)، The Times of Israël, 29 يونيو 2026.

²¹ Ibid.

الاستقالة، اصطدم نتنياهو برفض قاطع من شركائه السابقين في يمين الوسط تجديد التحالف تحت قيادته. وأدت هذه العزلة إلى فقدانه السلطة مؤقتًا بين يونيو 2021 وديسمبر 2022 لصالح «حكومة التغيير» غير المتجانسة بقيادة نفتالي بينيت ويائير لبيد، مما كرّس نهاية احتكار الليكود لليمين المعتدل.

في هذا السياق، ولاستعادة الصدارة في ديسمبر 2022، حبس بنيامين نتنياهو نفسه في تبعية مطلقة لأشد أطراف الحقل السياسي تطرفًا، كما يتضح من إدماج شخصيات من اليمين القومي والديني المتطرف، يجسدها في الحكومة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش. غير أن هذا الائتلاف يدفعه إلى تبني إصلاحات تُعدّ متشددة أكثر فأكثر في المسائل الأمنية، من دون أن تتحسن المؤشرات في هذا المجال. ومنها مشاريع تعديل مرسوم الشرطة الرامية إلى إخضاع قوات الأمن مباشرة للسلطة السياسية، وحزمة الإصلاحات القضائية المطروحة منذ عام 2023، التي أثارت احتجاجات واسعة وتحذيرات من حماة القانون. وعلى نحو مفارق، لم يحقق هذا المنعطف الأمني النتائج المرجوة، إذ شهدت إسرائيل عام 2025 وقوع 255 جريمة قتل، وهو رقم قياسي في تاريخها (باستثناء الضحايا المرتبطين بالنزاعات)²².

صعوبات اقتصادية

أخيرًا، يكشف الوضع الاقتصادي قبيل انتخابات 27 أكتوبر 2026 عن مواطن هشاشة ملازمة لنموذج التنمية الاقتصادية الذي شجّعه نتنياهو، والقائم على شكل من النمو الاقتصادي المصطنع لا تحول فيه النفقات العامة دائمًا إلى نتائج على مستوى الاقتصاد الجزئي.

أولاً، وليس آخرًا، تبلغ كلفة الحرب حدًا كبيرًا جدًا بالنسبة للدولة العبرية. فبحسب محافظ بنك إسرائيل المركزي، قد تبلغ هذه الكلفة في يونيو 2026 نحو 120 مليار يورو، أي قرابة 20% من الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل²³. وفي فرنسا، يعادل ذلك 600 مليار يورو، أي أكثر من ميزانيات المعاشات التقاعدية! ذلك أنه، بحسب البنك المركزي الإسرائيلي، أدت نفقات الدفاع والتعويضات عام 2025 إلى قفز العجز العام إلى ما فوق 6.6% إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي على إثر الأعمال الحربية (مقابل عجز محصور في 4.2% في نهاية 2023)²⁴. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع حاد جدًا في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، التي تجاوزت عتبة 68% إلى 70% (بعد أن بلغت أدنى مستوى

²² Maurice Ifergan, Criminalité record chez les Arabes israéliens : Maurice Ifergan alerte sur une situation "hors de contrôle" (جرائم قياسية في أوساط العرب في إسرائيل: موريس إيفرغان يحذّر من وضع «خارج عن السيطرة»)، 22 I24 News، 12 يناير 2026.

²³ La Tribune via AFP, 17 % du PIB : le coût colossal de la guerre pour Israël (17% من الناتج المحلي الإجمالي: الكلفة الهائلة للحرب على إسرائيل)، 8 La Tribune، يونيو 2026.

²⁴ Bank of Israel, Bank of Israel annual report, Edition 2025, 23 مارس 2026.

لها دون 60% قبل الأزمة). وقد أرغم هذا الانزلاق وزارة الخزانة على مضاعفة إصدارات السندات بعلاوات مخاطر متزايدة.

لا سيما أن هذا الانزلاق المالي لم يُعوّض بتخفيضات موجهة في الإنفاق العام. فعلى سبيل المثال، أُبقي على التنازلات السياسية الممنوحة للشركاء الحريديم للحفاظ على الائتلاف الحكومي. فضلاً عن ذلك، وفي إطار الاتفاقات المتعلقة بالميزانية، حصّنت الحكومة الأموال التقديرية المخصصة للائتلاف وزادتها: مليارات عدة من الشواكل خُصّصت لشبكات المدارس التلمودية (*اليشيفوت*) ولمخصصات الطلاب الدينيين غير المندمجين في سوق العمل، من دون أي مقابل يتعلق بتعلّم المواد الأساسية (الإنجليزية والرياضيات). وقد أثارت هذه السياسة انتقادات حادة من كبار موظفي وزارة المالية والبنك المركزي، الذين يشيرون إلى أثر المزاخمة الذي تُحدثه هذه الريوع على حساب البنية التحتية المدنية وإعادة بناء هوامش الميزانية للطوارئ.

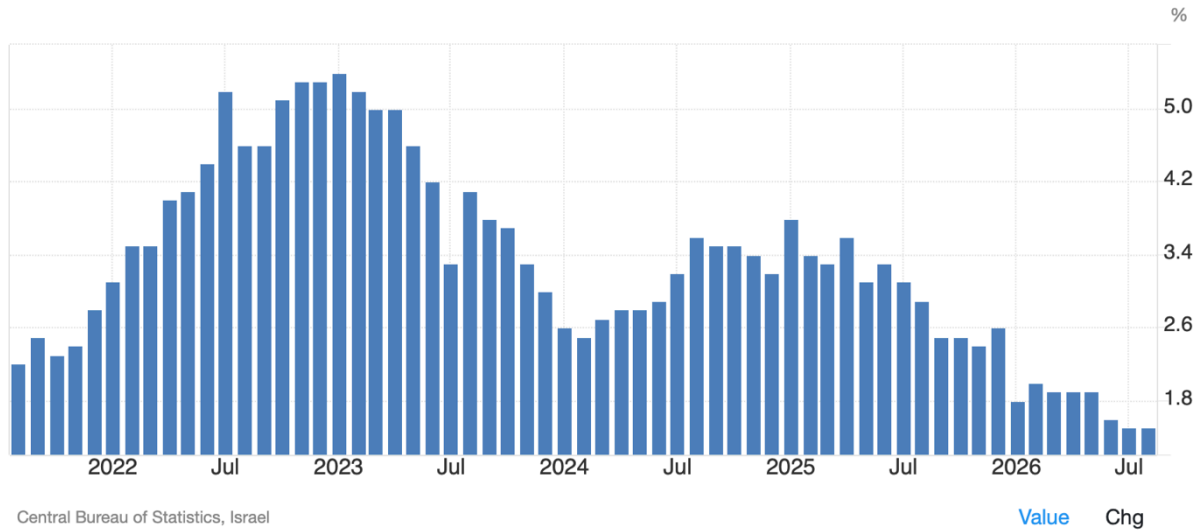
لكن المديونية العامة الناجمة عن الحرب ليست الصعوبة الاقتصادية الوحيدة. فالسكان الإسرائيليون يواجهون أزمة حادة في القدرة الشرائية. وإذا كان معدل التضخم تحت السيطرة إجمالاً رغم بعض الهزات بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، فإنه يبقى مستقرًا دون 3% منذ مطلع 2026، وذلك رغم أزمة الطاقة العالمية المرتبطة بإغلاق مضيق هرمز. ويمكن لإسرائيل الاعتماد على احتياطات ومخزونات كبيرة من الغاز والوقود.

في المقابل، تجدر الإشارة إلى أن التضخم مشكلة أشدّ وطأة في إسرائيل منها لدينا في فرنسا، بسبب مستوى عام للأسعار أعلى بكثير مما هو عليه في أوروبا. فبحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية²⁵، يزيد المستوى العام للأسعار في إسرائيل بنحو 23% إلى 30% على متوسط دول المنظمة، ولا سيما في السلع الاستهلاكية اليومية والغذاء والخدمات والسكن. وفي هذه النقطة الأخيرة، فرضت أزمة السكن نفسها بين مواضيع الحملة الانتخابية. إذ ارتفعت حالات إلغاء شراء العقارات مثلاً بنسبة 41% منذ يناير 2026²⁶، مما يعكس فقدان الفاعلين الاقتصاديين للثقة.

²⁵ OCDE, OECD Economic Survey : Israël 2023, Report 2023

²⁶ *124 News*, Immobilier en Israël : les annulations d'achats de logements bondissent de 41% (العقارات في إسرائيل: حالات إلغاء شراء المساكن تقفز بنسبة 41%)، 12 أغسطس 2026.

شكل - تطوّر معدل التضخم في إسرائيل منذ عام 2021، Trading Economics²⁷



أخيراً، يتعلق آخر المؤشرات الاقتصادية المتراجعة في إسرائيل بأوجه عدم المساواة. فنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم يستفد منه جميع الإسرائيليين، ولا تزال بعض مناطق البلاد، ولا سيما في الأطراف شمالاً وجنوباً، معزولة رغم جهود الحكومة لتوزيع النمو بصورة أفضل. ونتيجة لذلك، لا يبلغ حجم الطبقة الوسطى الإسرائيلية متوسط حجمها في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ يبلغ 54.4% في إسرائيل مقابل 62% في بقية دول المنظمة.²⁸

وهكذا، من الناحية الحسابية، فإن نصيباً للفرد من الناتج المحلي الإجمالي يفوق المتوسط الأوروبي، مقروناً بوزن أقل للطبقة الوسطى، يعني أن معدل الفقر في إسرائيل أعلى منه في البلدان الأوروبية.

والسبب أنه، بحسب مؤسسة الضمان الاجتماعي الإسرائيلية²⁹، يعيش 2 مليون إسرائيلي تحت خط الفقر، أي 20.7% من السكان. ومن دون دولة الرعاية الإسرائيلية، يقدر الضمان الاجتماعي أن هذه النسبة كانت ستتجاوز 30% من السكان³⁰. ويُعدّ «معدل توقّع الفقر» لدى الأطفال ثاني أعلى معدل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد كوستاريكا.

والأهم أن الفقر لا يتوزع بالطريقة نفسها بحسب الأصل الإثني. إذ لا يغطي 48.7% من المواطنين العرب في إسرائيل جميع نفقاتهم الشهرية، بحسب التأمين الصحي، مقابل 22.7% من اليهود

²⁷ Trading Economics. Taux d'inflation en Israël (معدل التضخم في إسرائيل)، أغسطس 2026.

²⁸ Centre Avda, État des lieux social 2026 (الوضع الاجتماعي 2026)، Alliance for Middle East peace، يوليو 2026.

²⁹ Assurance Maladie Israël, Rapport 2024 sur la pauvreté de l'Assurance Nationale (تقرير 2024 حول الفقر الصادر عن

مؤسسة التأمين الوطني)، 29 يناير 2026.

³⁰ Ibid.

الإسرائيليون³¹.

³¹ Ibid.

انتخابات 27 أكتوبر 2026: استفتاء مع نتنياهو أو ضده؟

الوضع السياسي في إسرائيل قبل اقتراع 27 أكتوبر

التوازنات البرلمانية والسياسية الكبرى

في أفق الانتخابات التشريعية المقررة في 27 أكتوبر 2026، يبدو من الضروري العودة بإيجاز إلى تنظيم النظام الانتخابي الإسرائيلي، ولا سيما الكنيست.

كما أشرنا سابقًا، الكنيست هو السلطة التشريعية في الدولة. ويضطلع أيضًا بدور تأسيسي في وضع دستور لدولة إسرائيل. ويراقب الكنيست كذلك عمل الحكومة (السلطة التنفيذية) ويمارس عدة صلاحيات شبه قضائية³². وبوصفه هيئة ناعبة، ينتخب رئيس الدولة ومراقب الدولة (المكلف بتفتيش سياسات الحكومة وعملياتها وفحصها وتدقيقها). أما من الناحية العددية، فمقر الكنيست في القدس ويضم 120 عضوًا.

وتتميز طريقة انتخاب الأعضاء بخصوصية واضحة:

تجدر الإشارة إلى أن أعضاء الكنيست لا يُنتخبون مباشرة، بل بوصفهم أعضاء في قوائم محددة تخوض الانتخابات العامة فحسب. وتنص المادة 4 من القانون الأساس الإسرائيلي *Basic Law* بشأن الكنيست (الذي أُقر في الأصل عام 1958)³³ على أن يُنتخب الكنيست بالاقتراع العام والقطري والمباشر والمتساوي والسري والنسبي.

ونظام الاقتراع نسبي كامل. ويعني ذلك، كما تذكّر ميريام شيرمر في مقدمة كتابها *Knesset 2026*³⁴، «أن البلاد بأسرها تشكل دائرة انتخابية قطرية واحدة».

ويتناسب عدد المقاعد الممنوحة لكل قائمة مع عدد الأصوات التي تحصل عليها على المستوى القطري. غير أنه لكي تُمثّل قائمة مشاركة في الانتخابات في الكنيست، يجب أن تتجاوز عتبة الحسم الانتخابية،

³² Three Branches of Government

³³ BasicLawTheKnesset.pdf

³⁴ Editions Hermann, 2026

وهي حاليًا 3.25%، كما رأينا سابقًا.

يُنتخب الكنيست لولاية مدتها أربع سنوات، لكنه يستطيع أن يحل نفسه قبل انقضاء هذه المدة إذا أقر قانون حل، وهو قانون يحدد أيضًا موعد الانتخابات المقبلة. ويُنتخب أعضاء الكنيست الـ120 في دائرة قطرية واحدة، بالتمثيل النسبي، على أساس **قوائم مغلقة**. وبعد انتهاء انتخابات الكنيست، تحصل قوائم المرشحين التي تجاوزت عتبة الحسم المذكورة على عدد من مقاعد الكنيست يتناسب مع «قوتها» الانتخابية.

ويجري هذا التوزيع وفق الطريقة التالية المعروفة باسم «**طريقة بادر-عوفر**»:

تُجمع الأصوات كلها، ثم يُحسب حاصل عام يقابل عدد الأصوات اللازم للحصول على مقعد في المرحلة الأولى: $Q = \frac{\text{الأصوات الصحيحة للقوائم التي تجاوزت العتبة}}{120}$. وبما أن التوزيع الأول يمنح عادة أقل من 120 مقعدًا، فإن المقاعد المتبقية توزع وفق طريقة بادر-عوفر المذكورة.

وباختصار، يُحسب لكل قائمة (أو لكل زوج من القوائم أبرم اتفاق فائض أصوات) حاصل من نوع دي هونت³⁵، على النحو التالي: حاصل القائمة i للمقعد التالي = الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها القائمة $i \div (\text{المقاعد التي سبق منحها للقائمة } i + 1)$. ويمثل « $i + 1$ » هنا المقعد الإضافي الذي يمكن منحه.

وهكذا، يذهب المقعد الإضافي إلى صاحب أعلى حاصل، وتكرر العملية إلى أن تُوزع المقاعد الـ120 كلها. ويمكن لقائمتين أن تبرما ما يُعرف عادة بـ«**اتفاق فائض الأصوات**» (surplus-vote agreement)، الذي يتيح لكل زوج تجميع أصواتهما الفائزة عند توزيع مقاعد الكنيست، فيزيد بذلك حظوظ أحد الحزبين في الحصول على مقعد إضافي.

ونذكر بأن الانتخابات التشريعية الإسرائيلية الأخيرة في 1 نوفمبر 2022 أفرزت الكنيست الخامس والعشرين. ويورد الموقع الرسمي للكنيست في هذا الصدد **4,764,742** صوتًا صحيحًا، وعتبة حسم انتخابية قدرها **3.25%**، ويشير أخيرًا إلى **36,227** صوتًا للمقعد الواحد³⁶.

وتبيّن النتيجة النهائية أن عدد المقاعد ليس مجرد النسبة القطرية مضروبة في 120. وفي ما يلي الجدول التوضيحي لانتخابات 2022، المأخوذ من الموقع الرسمي للكنيست³⁷:

³⁵ طريقة توزع عددًا محددًا من المقاعد بين القوائم بحسب عدد أصواتها. يُقسم مجموع أصوات كل قائمة على 1 و 2 و 3 وهكذا، ثم تُمنح المقاعد لأعلى الحواصل، إلى أن يكتمل العدد المقرر.

³⁶ <https://main.knesset.gov.il/en/about/history/pages/knessethistory.aspx?kns=25>

³⁷ Idem

Name of list	Number of valid votes	Votes in percentages	Number of seats
Likud	1,115,336	23.41	32
Yesh Atid	847,435	17.79	24
Religious Zionism	516,470	10.84	14
National Unity Party	432,482	9.08	12
Shas	392,964	8.25	11
United Torah Judaism	280,194	5.88	7
Yisrael Beiteinu	213,687	4.48	6
United Arab List (Ra'am)	194,047	4.07	5
Hadash-Ta'al	178,735	3.75	5
Labor	175,992	3.69	4

والمثال الأوضح هو حزب الليكود. فبنسبة **23.41%** من مجموع الأصوات الصحيحة، كان التناسب البسيط سيعطي: **23.41% × 120 = 28.1** مقعدًا، في حين أن الحزب حصل على **32** مقعدًا كما يبين الجدول أعلاه. والتفسير بسيط في الواقع. فهذا الفارق ناتج عن استبعاد الأصوات الممنوحة للقوائم التي لم تبلغ عتبة **3.25%** المطلوبة من توزيع المقاعد الـ120، ثم عن تطبيق طريقة بادر-عوفر (التي شرحناها أعلاه) على المقاعد المتبقية.

نشر قوائم المرشحين للانتخابات التشريعية

تتابع صحف إسرائيلية عدة باهتمام جدي التطورات المتصلة بالانتخابات المقبلة في 27 أكتوبر 2026 (لانتخاب الكنيست السادس والعشرين). ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر i24 News وتايمز أوف إسرائيل.

وقد نُشرت القائمة النهائية للأحزاب المتنافسة في انتخابات أكتوبر 2026 يوم الثلاثاء 8 سبتمبر 2026. وعلى سبيل التوضيح، أوردنا أدناه قائمة الأحزاب بحسب ترتيب تسجيلها:

1. بياحد، بقيادة نفتالي بينيت **2.** يشار، بقيادة غادي آيزنكوت **3.** شرشار، من أجل المحبة والوحدة همحانيه همملختي **4.** شراكة للجميع **5.** القراصنة **6.** عمخا إسرائيل، بقيادة عوفر فينتر **7.** إسرائيل

ريشونا، بقيادة شارين هاسكل 8. جنة عدن 9. صوت النساء 10. معًا سننح 11. إسرائيل بيتنو، بقيادة أفيغدور ليرمان 12. القانون العادل 13. شيما 14. عوتسما يهوديت، بقيادة إيتمار بن غفير 15. النظام الجديد 16. هملوئيميكيم - اقتصاد، بقيادة يوعاز هندل 17. حزب الديمقراطيين، بقيادة يائير غولان 18. القائمة العربية الموحدة (راعم)، بقيادة منصور عباس 19. شاس، بقيادة أرييه درعي 20. هتسيبور هجريدي 21. أنت وأنا، حزب الشعب الإسرائيلي 22. التحالف الأبدي 23. إصلاح النظام الانتخابي ونظام الحكم 24. الكتلة التوراتية 25. الضمان الاجتماعي 26. نور الفجر، حزب للجميع 27. الأمن الشخصي 28. اللون الأسود، حامي عالم التوراة 29. الليكود، بقيادة بنيامين نتنياهو 30. أزرق أبيض، بقيادة بني غانتس 31. الصهيونية الدينية - زهوت، بقيادة بتسلئيل سموتريتش 32. حركة أحي 33. ملتي بيت إسرائيل 34. الخلاص 35. القائمة المشتركة، بقيادة يوسف جبارين 36. حزب هكاها، حزب حريدي جامع 37. يهدوت هتوراه، بقيادة يعقوب آشر 38. نوعم

المصدر: تايمز أوف إسرائيل، «الحملة الانتخابية الإسرائيلية تتبلور مع 38 حزبًا متنافسًا، من الليكود إلى القائمة العربية الموحدة»، 9 سبتمبر 2026³⁸

ويبدو أن الصحافة المحلية تصف انتخابات مفتوحة إلى حد كبير، لا تتسم بهيمنة واضحة لمعسكر بعينه بقدر ما تتسم بصعوبة تشكيل أغلبية من 61 مقعدًا. وتُظهر استطلاعات الرأي التي يجمعها الموقع الرسمي لهيئة البث العامة الإسرائيلية «كان» بوضوح تقدّم حزب يشار بزعامة غادي آيزنكوت، الذي يمنحه آخر استطلاع منشور 24 مقعدًا، متقدمًا على الليكود (بنيامين نتنياهو)³⁹.

ومع ذلك يبقى الليكود في حدود 20 مقعدًا ويحتفظ بقاعدة انتخابية كبيرة نسبيًا.⁴⁰ ويُعد الزخم الجديد الذي يحظى به غادي آيزنكوت من أبرز المستجدات في هذه المرحلة من الحملة الانتخابية. غير أن المرشح يتعرض منذ سبتمبر 2026 لسجلات مغرصة إلى حد بعيد. فهناك من يتهمه بالسعي إلى ضم الحزب الإسلامي راعم إلى ائتلافه الحكومي المقبل، وهو ما سارع آيزنكوت نفسه إلى نفيه⁴¹.

وبصورة أدق، لا بد من ذكر المواضيع التي تبرزها الأحزاب المختلفة، لفهم ما يشكل اليوم أولوية الناخبين بحسب طروحات هذه الأحزاب.

³⁸ The Times of Israël, La campagne israélienne prend forme avec 38 partis en lice, du Likud à la Liste arabe unie (الحملة الانتخابية الإسرائيلية تتبلور مع 38 حزبًا متنافسًا، من الليكود إلى القائمة العربية الموحدة). STAV LEVATON و ARIELA KARMELEMAN, 9 سبتمبر 2026.

³⁹ מרכז הסקרים של כאן חדשות: כל סקרי המנדטים בבחירות 2026

⁴⁰ <https://www.haaretz.com/israel-news/elections/2026-09-23/ty-article/israel-election-poll-eisenkots-bloc-beats-netanya>

hu-as-likud-gains-ground/000001a0-cafa-df6e-a3ff-ffffd6250000

⁴¹ <https://www.jpost.com/israel-election-2026/article-908816>

مواضيع الحملة الانتخابية

لنركز على الأحزاب الثلاثة الرئيسية (بحسب عدد المقاعد المتوقع لكل منها): - الليكود (بقيادة بنيامين نتنياهو) - ياشار (بقيادة غادي آيزنكوت) - بياحد (بقيادة نفتالي بينيت).

في 18 سبتمبر 2026، أطلق بنيامين نتنياهو حملة الليكود للانتخابات التشريعية المقبلة، على خطاب أمني يكاد يكون حصرياً⁴²، مقدّمًا نفسه بوصفه الحصن الوحيد في وجه خصوم يُتهمون بتأييد تنازلات إقليمية. والواقع أن الليكود يراهن على خطاب أمني للرد على الانتقادات المستمرة المرتبطة بإخفاق 7 أكتوبر 2023. وليس ذلك مستغرباً لأن الظروف الجيوسياسية أبعد ما تكون عن الطمأنينة: لم يتوصل إلى أي اتفاق إثر زيارة الوفد الأمريكي (برئاسة جاريد كوشنر إلى إسرائيل ثم إلى مصر) بشأن نزع سلاح حماس، ولم تُحسم بعد مسألة جنوب لبنان، وتسرع تركيا حشد الوسائل اللازمة لتعزيز الجيش السوري... وكل ذلك يؤكد، أو على الأقل يبرر، الموقف الأمني الذي يتصدر خطاب زعيم الليكود.

ويراهن حزب يسار الوسط (ياشار) بزعامة غادي آيزنكوت على تحميل الحكومة المسؤولية عن إدارتها التي يصفها بالسيئة لل ملف الأمني، وهي الإدارة التي أفضت إلى هجمات 7 أكتوبر 2023. وقد بثّ الحزب ثلاثة مقاطع فيديو انتخابية لاقت صدى ملحوظًا على شبكات التواصل الاجتماعي، يفتتح كل منها بصورة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ويخاطبه مباشرة، إلى حد أن الليكود تقدّم في 18 سبتمبر بطعن أمام القاضي نوعام سولبرغ، رئيس لجنة الانتخابات المركزية، مطالبًا بسحبها فوراً. ويتهم الليكود حزب ياشار بالاستناد إلى مصادر صحفية مضللة، وينتقد «تدخلًا غير نزيه» في الاقتراع، مع اقتراب موعد الانتخابات...

وأخيرًا، وعلى سبيل التوضيح، تُبرز الحملة وحدة الكتلة المناهضة لنتنياهو (إذ يعلن بينيت استعداده للتخلي عن رئاسة الحكومة حفاظًا عليها)، مع تحمّل الدروس المستخلصة من حكومته في 2021-2022. وفي المضمون، يطرح حزب بياحد خطة مشتركة للأمن والدبلوماسية (استعادة العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وإبعاد تركيا وقطر عن إدارة غزة لصالح مصر، والحزم تجاه حزب الله)، ويتميز بتموضع يميني جدًا في المسألة الإقليمية: رفض الدولة الفلسطينية⁴³، ودعم توسيع المستوطنات، والمطالبة بسيطرة أمنية إسرائيلية حتى نهر الأردن، تُقدّم على أنها تعززت منذ 7 أكتوبر. وعلى الحزب أيضًا أن يتعامل مع الجدل، المشترك مع شركاء آخرين في المعارضة، حول ضم الأحزاب

⁴² <https://www.youtube.com/watch?v=iXEW3UvSrao>

⁴³ <https://www.youtube.com/shorts/y1dhsUgCz9g>

العربية أو عدم ضمها إلى ائتلاف مقل، ومع هجمات معسكر نتنياهو التي تستند إلى صور مزيفة بالذكاء الاصطناعي.⁴⁴

أول انتخابات منذ 7 أكتوبر 2023: نحو تصويت عقابي أم التفاف حول العلم؟

تبدو انتخابات 27 أكتوبر 2026 استثنائية، وقد تميل إما إلى تصويت عقابي وإما إلى التفاف حول العلم، بحسب تطور الحملة.

حجج لصالح التصويت العقابي

غياب لجنة تحقيق برلمانية بعد 7 أكتوبر 2023

إن مجزرة سمحات تورا في 7 أكتوبر 2023، المعروفة للأسف على نطاق واسع، موضوع حاسم في الواقع في ضوء انتخابات أكتوبر 2026. ولنذكر فقط بأن حكومة نتنياهو، قبل 7 أكتوبر 2023، كانت تتمتع عند تنصيبها (28 ديسمبر 2022) بأغلبية متينة من 64 نائبًا. واستغل نتنياهو آنذاك هذا الزخم لمضاعفة المبادرات الرامية إلى ترسيخ الهوية اليهودية. وهكذا أنشئت في مايو 2023، بتصويت من مجلس الوزراء الإسرائيلي، سلطة الهوية القومية اليهودية (*Jewish National Identity Authority*)، التي تتولى بوجه خاص الإشراف على البرامج المرتبطة بالهوية اليهودية في المؤسسات العامة والوزارات والنظام التعليمي.

ثم وقعت أحداث 7 أكتوبر 2023. ومع تكثيف معارضي حكومة نتنياهو محاولاتهم لتحميلها المسؤولية، فإن المحرك الرئيسي للتصويت العقابي يبقى حتى اليوم غياب لجنة تحقيق رسمية مستقلة شبيهة بعمليات المساءلة السابقة. والواقع أن الدولة تحتج بـ«أنها لم يتسع لها الوقت لإقرار النص المتعلق بلجنة التحقيق السياسية»⁴⁵. ومع ذلك أقر مشروع القانون هذا بالقراءة الأولى في 7 يوليو 2026⁴⁶. فلماذا؟

المحرك الرئيسي للتصويت العقابي هو غياب لجنة تحقيق رسمية مستقلة حتى اليوم، شبيهة بعمليات المساءلة الكبرى السابقة. فقد فضّلت الحكومة أو درست آليات تخضع تشكيلتها بقدر أكبر لسيطرة المسؤولين السياسيين. وتطالب عائلات الضحايا وشريحة واسعة من المعارضة بلجنة مستقلة. وقد وثّقت وكالة رويترز هذه الانتقادات⁴⁷. ويؤكد المنتقدون أن هذا الإجراء يلتف على قانون لجان التحقيق

⁴⁵ <https://fr.timesofisrael.com/le-gouvernement-exclut-toute-enquete-le-7-octobre-avant-les-elections-et-exhorte-la-haut-e-cour-a-ne-pas-intervenir/>

⁴⁶ <https://main.knesset.gov.il/news/pressreleases/pages/press06072026p.aspx>

⁴⁷ <https://www.reuters.com/world/middle-east/netanyahu-coalition-pushes-contentious-oct-7-attack-probe-families-call-justice-2025-12-24/>

الإسرائيلي لعام 1968، الذي يعين بموجبه رئيس المحكمة العليا لجنة مستقلة تتولى التحقيق في الإخفاقات الكبرى للدولة، مثل تلك التي سبقت حرب يوم الغفران عام 1973. وحتى 20 سبتمبر 2026، يؤيد 75% من الإسرائيليين تشكيل لجنة تحقيق رسمية في أحداث 7 أكتوبر، ومنهم 52% من ناخبي الائتلاف⁴⁸.

إن المماثلة في هذا الملف مع اقتراب انتخابات أكتوبر 2026 ليست بالضرورة الحل الأمثل لحكومة نتنياهو، إذ يُرجَّح أن تضر بشعبيتها لدى الإسرائيليين وبقدرتها على تشكيل ائتلاف أكثر من أي شيء آخر.

مثال غولدا مائير

يبين مثال غولدا مائير أنه في إسرائيل، قد تُعاقب أزمة أمنية ناجمة عن هجوم يُنظر إليه على أنه وجودي عقاباً سياسياً شديداً، حتى وإن لم يكن هذا العقاب فورياً. فقد جسدت غولدا مائير، رئيسة الوزراء خلال حرب يوم الغفران، مسؤولية السلطة القائمة بصورة مباشرة: مسؤولية قيادة تاريخية مقترنة بالأمن القومي، لكنها أضعفت بإخفاق الاستخبارات والاستعداد العسكري. وفي انتخابات ديسمبر 1973، تراجع معسكرها بوضوح: إذ تراجع المعراخ/بزعامه

غولدا مائير (من 56 إلى 51 مقعداً ومن 46.2% إلى 39.6% من الأصوات)، في حين تقدم الليكود إلى 39 مقعداً. وتمكنت مائير من تشكيل حكومة مرة أخرى، لكن سلطتها كانت قد ضعفت بالفعل، فاستقالت بعد بضعة أشهر إثر نشر تقرير أغرانات⁴⁹.

والواقع أن التقرير المرحلي للجنة أغرانات وتصاعد الاحتجاجات الشعبية هما بالتحديد ما جعل بقاءها في منصبها متعذراً في نهاية المطاف وأفضى إلى استقالتها في أبريل 1974. والدرس إذن مهم: في مواجهة انهيار أمني كبير، يمكن للإسرائيليين أن يعاقبوا قادتهم بشدة، لا في صناديق الاقتراع فحسب، بل أيضاً في المرحلة السياسية اللاحقة، حين يستكمل التحقيق المؤسسي والضغط الاجتماعي نزع الشرعية عن القيادة القائمة.

⁴⁸ <https://www.haaretz.com/israel-news/elections/2026-09-20/ty-article/.premium/as-october-7-approaches-israel-remains-divided-over-accountability-and-failure/000001a0-bb4b-d160-a3ae-bfcf78c90000>
⁴⁹ <https://en.idi.org.il/israeli-elections-and-parties/elections/1973/>

المغتربون: قاعدة انتخابية حاسمة؟

للمرة الأولى في التاريخ السياسي الإسرائيلي، يبرز المغتربون فاعلاً قد يكون حاسماً. إذ يعيش حالياً ما بين 800,000 ومليون إسرائيلي في الخارج، نحو نصفهم في الولايات المتحدة⁵⁰. في المقابل، تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل، خلافاً لمعظم الديمقراطيات، لا تسمح بالتصويت بالمراسلة: فعلى المغتربين العودة بأنفسهم إلى البلاد للإدلاء بأصواتهم⁵¹.

ولم يحل هذا القيد قط دون تعبئة واسعة، لكن انخراط المغتربين في انتخابات 27 أكتوبر يكتسي حجماً غير مسبوق. فمبادرة «Fly & Vote» (سافر وصوت)، التي أطلقها ائتلاف **America-Israel Democracy (AID)**، تساعد الإسرائيليين المقيمين في الخارج على تنظيم عودتهم. وقد سجل نحو 30,000 إلى 35,000 شخص أسماءهم حتى الآن، وهو رقم يعكس الإحساس بالإلحاح⁵². وقد تضاعف عدد الإسرائيليين الذين يغادرون البلاد في عامي 2024 و2025، إذ بلغ 70,000 مغادر في 2024، نحو نصفهم إلى أمريكا الشمالية⁵³. ويغلب على هؤلاء المهاجرين بصورة لافتة أنهم شباب وذوو تعليم عالٍ وعلمانيون، ما يجعلهم على الأرجح ناخبين من الوسط أو اليسار⁵⁴.

والرهان الحسابي ليس هامشياً: فبحسب إحدى الدراسات، كان نحو 36,227 صوتاً يعادل مقعداً واحداً في الكنيست عام 2022⁵⁵. ومع توقع حالة انسداد بين الكتلتين، قد يرجح تصويت المغتربين كفة الميزان. وقد حاول نتنياهو والليكود بالفعل عرقلة مبادرة Fly & Vote، في حين أشارت تقارير إلى أن وزارة المواصلات درست تقليص الرحلات الجوية إلى إسرائيل قبل الاقتراع⁵⁶. وتكشف هذه المعركة السياسية في حد ذاتها خشية الكتلة المؤيدة لنتنياهو: فالمغتربون، الذين عارض أغلبهم الإصلاحات القضائية لعام 2022، يصوتون بكثافة للمعارضة⁵⁷.

حجج لصالح الالتفاف حول العلم

عند اندلاع الأعمال القتالية في مارس 2026، استفاد الليكود لفترة وجيزة من «الالتفاف حول العلم»، فارتفع إلى 31 مقعداً في التوقعات. غير أن توقيع وقف إطلاق النار مع طهران في 8 أبريل 2026 كان

⁵⁰ <https://www.spokesman.com/stories/2026/sep/16/netanyahus-party-tries-to-stop-us-group-helping-is/>

⁵¹ <https://religionnews.com/2026/09/17/for-israelis-abroad-a-high-stakes-election-means-a-long-trip-home/>

⁵² <https://www.jewishnews.co.uk/30000-israelis-sign-up-to-fly-home-to-vote-in-upcoming-election/>

⁵³ <https://forward.com/news/838622/israeli-elections-netanyahu-abroad-aid-coalition/>

⁵⁴ *Idem*

⁵⁵ *Idem*

⁵⁶ <https://edition.cnn.com/2026/09/19/middleeast/israel-election-netanyahu-expatriates-intl>

⁵⁷ <https://www.timesofisrael.com/likud-threatens-legal-action-against-initiative-to-bring-israelis-abroad-back-to-vote/>

بداية تراجع حاد.

وهكذا، وبحسب استطلاع أجرته في يونيو 2026 وكالة الأناضول (وكالة الأنباء التابعة للحكومة التركية)، تضررت مصداقية نتنياهو في إدارة النزاع مع إيران تضرراً كبيراً، إذ رأى 56.4% من الإسرائيليين المستطلعين أن نتنياهو أخفق في إدارة الحرب على إيران. وبصورة أعم، أفاد استطلاع لصحيفة معاريف الإسرائيلية نُشر في ربيع 2026 بأن 63% من الإسرائيليين غير راضين عن النتائج الإجمالية المحققة تحت قيادته.

ونذكر أيضاً بأن الاستطلاع الذي أجرته في يونيو 2026 الجامعة العبرية في القدس بالتعاون مع معهد أغام (التابع للجامعة نفسها) أظهر أن 92% من الإسرائيليين المستطلعين رأوا أن إيران كسبت الحرب. والأهم من ذلك أن 83% من المستطلعين اعتبروا أن أمن إسرائيل على المدى البعيد قد ضعف⁵⁸.

ومستقبل البلاد واستقرارها إذن مصدر قلق كبير للإسرائيليين، وهو أمر مفهوم. ورغم النقاط المذكورة أعلاه، لا بد من الإقرار بأن الانتخابات التشريعية المقبلة تعزز فكرة أن جزءاً كبيراً من القاعدة الانتخابية يبدو محفوظاً. ويؤكد هذا الثبات الاستطلاع الوارد أعلاه، الذي يمنح يشار بزعامة آيزنكوت 24 مقعداً والليكود 20 مقعداً.

ما العواقب على توقعات التصويت في حال اشتعال الحرب؟

في الواقع، لم تخمد الحرب بين إيران والولايات المتحدة. بل الأدهى أن الأحداث الأخيرة توحى باستئناف الضربات على إيران. هذا على الأقل ما أعلنته القيادة العسكرية في 20 سبتمبر 2026، مؤكدة أنها أبلغت بأن الولايات المتحدة تستعد لهجوم واسع⁵⁹. وينبع القلق إلى حد كبير من الهجمات المتكررة التي يشنها الحوثيون (وكيل إيران) على المملكة العربية السعودية، مستهدفين بوجه خاص منشآتها للطاقة. وهكذا باتت السعودية منجرة فعلياً إلى النزاع. لكن ذلك يطرح إشكاليات أوسع. فلنذكر أولاً بأن السعودية من الدول الموقعة على اتفاق مكة للدفاع المشترك، مع تركيا وباكستان، الموقع في 7 أغسطس 2026. ويهدف هذا الاتفاق، من بين أمور أخرى، إلى استنساخ جوهر المادة 5 من معاهدة حلف شمال الأطلسي⁶⁰.

⁵⁸ Sondage : une majorité d'Israéliens estime que l'Iran a remporté la guerre (استطلاع: أغلبية الإسرائيليين ترى أن إيران كسبت الحرب)

⁵⁹ <https://www.haaretz.com/middle-east-news/iran/2026-09-20/ty-article/iran-warns-of-new-u-s-attack-threatens-sustain-ed-retaliation-across-region/000001a0-bf3c-d9a4-adf9-bffd64c50000>

⁶⁰ استناداً إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، تنص المادة 5 من معاهدة حلف شمال الأطلسي على أن أي هجوم على طرف أو أكثر من الأطراف المعنية يُعد هجوماً موجهاً ضد جميع الأطراف (...).

غير أن الحوثيين يتصرفون بعدوانية تجاه السعودية منذ أسابيع عدة، ولذلك سيكون دور إسرائيل في هذه الأزمة حاسماً. وبحسب معلومات أوردتها صحف إسرائيلية وآسيوية⁶¹، تكون السعودية قد طلبت، عبر القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم)، مساعدة إسرائيلية في مجال الاستخبارات بشأن الحوثيين ومنطقة باب المندب. ولا يزال التنسيق بين البلدين محدوداً حتى الآن، لكن يمكن توقع زخم جديد لاتفاقيات أبراهام الموقعة عام 2020.

ونذكر بأن هذه الاتفاقيات تهدف إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدة دول عربية. غير أن السعودية، ولا سوريا كذلك، ليستا من الموقعين عليها. ومع مراعاة الاستفزازات المتكررة من جانب تركيا تجاه إسرائيل، فإن هذه الفرضية ليست بديهية بالضرورة، لكنها قد تكون نعمة لنتنياهو في هذا السياق الانتخابي. وعلى هامش الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، التي عُقدت مناقشتها العامة من 22 إلى 28 سبتمبر 2026، أعلن إيمانويل ماكرون في 24 سبتمبر عن إرسال «وسائل عسكرية»⁶² قريباً إلى المملكة العربية السعودية، تشمل بوجه خاص جنوداً ورادارات وأنظمة دفاع جوي (على غرار نظام SAMP/T، وهو نظام أرض-جو مصمم لاعتراض الصواريخ الباليستية والوسائط الجوية والمسيرات عالية السرعة). والجدول الزمني غير مؤكد، لكن الالتزام إلى جانب السعودية يبدو جدياً. وقد أدلى الرئيس الفرنسي بتصريحات أساءت إلى صورة إسرائيل بالأحرى. غير أن لإسرائيل كل المصلحة في تعزيز روابطها الدبلوماسية التي قد تزيد من احتمال القضاء على وكلاء إيران نهائياً.

وفضلاً عن ذلك، نلاحظ أن الرئيس الأمريكي ترامب أكد في اليوم الأول من المناقشة العامة أولاً أنه لن يسمح أبداً لإيران بامتلاك السلاح النووي، لكنه أكد أن الولايات المتحدة تملك الأسلحة ووسائل خوض الحرب. ودعا أيضاً الدول الحاضرة إلى الانضمام إلى العقوبات الاقتصادية على إيران. وأخيراً، أقام دونالد ترامب مقارنة بين 11 سبتمبر 2001 و7 أكتوبر 2023.

ومن جهة إسرائيل، تحدث رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الخميس 24 سبتمبر، وهاجم بشدة منتقدي إسرائيل. وعاد إلى هجمات 7 أكتوبر 2023 مبرراً الفظائع التي ارتكبتها حماس. وكان الأمن القومي للبلاد أحد المواضيع التي تناولها، لكنه لم يكن الوحيد. وبجراحة، ذكر بنيامين نتنياهو بأنه وترامب قطعاً «الوعد بمنع إيران من تطوير السلاح النووي»⁶³، وهو تصريح ليس عابراً وقد يعزز رصيده لدى أنصاره.

⁶¹ <https://www.eurasiantimes.com/saudi-turns-to-israel-for-help-as-houthi-push-forward-makkah-pact-allies-hold-back/>

⁶² Le Monde، الأحد 27 والثنين 28 سبتمبر 2026، «Entre Paris et Riyad, une discrète coopération» (بين باريس والرياض، تعاون بعيد عن الأضواء)، الصفحة 2

⁶³ <https://www.timesofisrael.com/full-text-of-netanyahus-speech-we-wont-let-the-world-shove-a-terror-state-down-our-throat/>

هل يكفي التذمر من نتنياهو لظهور بديل متين؟

صحيح أن الأحداث الأخيرة أبعد ما تكون عن الإشادة برئيس الوزراء نتنياهو. فقد نقلت صحيفة لوموند⁶⁴ مؤخرًا تحقيقًا أجرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية، يفيد بأن الرئيس الإماراتي أبلغ نتنياهو قبل عشرة أيام من هجوم حماس في 7 أكتوبر 2023. وصرّح المرشح آيزنكوت إثر هذه «الكشوفات» بأن نتنياهو «غير مؤهل للقيادة».

ومن المرجح جدًا أن يكون عدد كبير من الإسرائيليين عازمين على الاستمرار مع حكومة يعرفونها مسبقًا، وتدير على نحو ما الهجمات والحروب المرتبطة بإيران ووكلائها. وربما يجذب ماضي آيزنكوت، بصفته رئيسًا سابقًا لهيئة الأركان، جزءًا من الإسرائيليين، وهو أمر غير متناقض، لكن الخوف من إقرار التغيير في هذه المرحلة البالغة الاضطراب قد يكون أشد إثارة للقلق...

المتغيرات العشرة الحاسمة في التصويت

حجم الهيئة الناخبة

المتغير رقم ١: مستوى المشاركة

يتشكل التاريخ الانتخابي لإسرائيل في ثلاث موجات من المشاركة: مرحلة تأسيسية (1949-1973) بمستويات قياسية (78% إلى 87%)، ومرحلة شوشت عليها النزاعات وأفول النموذج العمالي (1973-2009) مع أدنى مستوى تاريخي دون 64% عام 2006، ثم دورة من الانتعاش المستقطب حول بنيامين نتنياهو وملاحقاته القضائية (2009-2022) تراوحت بين 67% و72%.

ومن المفارقات أن المراحل التي تعقب مباشرة الأزمات العسكرية الكبرى تشهد عزوفًا مدنيًا، كما تدل على ذلك انتخابات ما بعد حرب يوم الغفران في ديسمبر 1973 (تراجع بـ2.6 نقطة) أو انتخابات 2006 التي أعقبت الانتفاضة الثانية (هبوط إلى ما دون 64%). ويُفسّر هذا الانحسار بإنهاك معنوي عام، وبالحداد الجماعي، وبخيبة أمل عميقة إزاء الأجهزة الحزبية.

وعلى العكس، تقتزن انتخابات الهجوم التي خاضها نتنياهو (1996 و2009 و2022) بقفزة في المشاركة (+3.2 نقطة عام 2022)، إذ يتفوق «بيبي» في تصوير الاقتراع معركةً وجودية لاستنهاض الأطراف. وفي اقتراع 27 أكتوبر 2026، سيتوقف الحسم على ما إذا كانت الغلبة لإرهاب ما بعد صدمة 7 أكتوبر، أم لهذا التصوير الاستفتائي الدرامي.

جدول: نسبة المشاركة في جميع الانتخابات التشريعية الإسرائيلية منذ 1949، الكنيست⁶⁵

الانتخابات / الكنيست	السنة	نسبة المشاركة (%)
الكنيست الأول	1949	86.9%
الكنيست الثاني	1951	75.2%
الكنيست الثالث	1955	82.8%
الكنيست الرابع	1959	81.6%
الكنيست الخامس	1961	81.4%
الكنيست السادس	1965	83.0%
الكنيست السابع	1969	81.2%
الكنيست الثامن	1973	78.6%
الكنيست التاسع	1977	79.2%
الكنيست العاشر	1981	77.8%
الكنيست الحادي عشر	1984	78.8%
الكنيست الثاني عشر	1988	79.7%
الكنيست الثالث عشر	1992	77.4%
الكنيست الرابع عشر	1996	79.3%
الكنيست الخامس عشر	1999	78.7%
الكنيست السادس عشر	2003	67.8%
الكنيست السابع عشر	2006	63.5%
الكنيست الثامن عشر	2009	64.7%
الكنيست التاسع عشر	2013	67.8%
الكنيست العشرون	2015	72.4%
الكنيست الحادي والعشرون	2019	68.5%

65 الكنيست

الكنيست الثاني والعشرون سبتمبر 2019 69.8% الكنيست الثالث والعشرون 2020 71.5% الكنيست الرابع والعشرون 2021 67.4% الكنيست الخامس والعشرون 2022 70.6%

المتغير رقم 2: السلوك الخاص للممتنعين عن التصويت

يقوم سلوك الامتناع عن التصويت في إسرائيل على جغرافيا انتخابية غير متناظرة، إذ تصوّت القطاعات الحريدية والبرجوازية العلمانية اليسارية تقليدياً بنسبة تتجاوز 75-80%.

في المقابل، يشكل الناخبون العرب في إسرائيل (قراة 20% من الهيئة الناخبة) البؤرة الأولى للامتناع، إذ تهبط مشاركتهم بانتظام إلى ما دون 50% بسبب شعور بعدم جدوى العمل البرلماني. وإذا كانت إعادة تشكيل قائمة مشتركة تهدف إلى وقف هذا الانحسار، فإن السجلات المتكررة حول شطب القوائم العربية ووجود طوق عازل ضمني من جانب الوسط الصهيوني يثبطان أي تعبئة واسعة.

وبالتوازي، يشكل اليهود العلمانيون المعتدلون والوسطيون، الذين نقرهم عدم الاستقرار المزمن والانهيال الأخلاقي الذي يرونه في الطبقة الحاكمة، امتناعاً ناجماً عن الضجر يقارب وزنه 10 نقاط. وفي هذا السياق، تخدم المشاركة العامة المرتفعة نتنياهو بصورة آلية: فهي تقتل التصويت المفيد لصالح يسار الوسط بتشتيته، وتوقظ خزان أصوات اليمين القومي غير المنضوي تحت لواء الليكود. ويؤدي ارتفاع نسبة الامتناع في مراكز الاقتراع العربية، في المقابل، إلى خفض الكلفة الحسابية لكل مقعد بالنسبة إلى ائتلاف اليمين. ويجعل هذا التفاوت في التعبئة من استسلام الناخبين الوسطيين وناخبي الأقليات أحد أهم الأوراق الاستراتيجية لرئيس الوزراء المنتهية ولايته.

المتغير رقم 3: ناخبو المغتربين (دينامية «fly to vote»)

لا يسمح التشريع الانتخابي الإسرائيلي بالتصويت عن بُعد للمواطنين المقيمين في الخارج، ويقصر التصويت القنصلي حصراً على الدبلوماسيين والعسكريين الموفدين في مهام.

ولكي يؤثر المغتربون في مصير البلاد، عليهم أن يهبطوا بأنفسهم في مطار بن غوريون ويتوجهوا إلى مركز الاقتراع المسجلين فيه على الأراضي الإسرائيلية. ومنذ محاولة فرض الأمر الواقع مؤسسياً والصدمة الأمنية في أكتوبر 2023، تشكلت داخل الجاليات اليهودية في الغرب دينامية غير مسبوقة تُعرف بـ «fly to vote». وتستعد مجموعات عدة، يحركها إلحاح الحفاظ على الديمقراطية الليبرالية الإسرائيلية، لتأمين العودة اللوجستية لنحو 100,000 ناخب مغترب مع اقتراب موعد الاقتراع. وتمثل

هذه الكتلة الحرجة قرابة 2% من الأصوات المدلى بها، وهو متغير قادر على قلب ما بين مقعدين وثلاثة مقاعد في الكنيست.

وهذا الرافد الجوي غير موات لنتنياهو إلى حد بعيد مبدئيًا، لكن اليمين يحاول التصدي لهذه المبادرة بتعبئة امتداداته الحزبية في الولايات المتحدة لموازنة هذا الجسر الجوي الانتخابي.

التحول إلى استفتاء مع نتنياهو أو ضده

المتغير رقم 4: سلوك القاعدة الانتخابية التاريخية لنتنياهو في «استفتاء مع نتنياهو أو ضده»

تاريخيًا، تقوم الآلة الانتخابية لليكود على ميثاق اجتماعي راسخ يجمع اليهود السفارديم/المزراحيين من الطبقات الشعبية والتشكيلات الحريدية والصهاينة المتدينين. وعلى الصعيد الجغرافي، تتجذر هذه القاعدة في مدن التطوير في شمال الجليل وفي الجنوب الشرقي (النقب)، التي طالما أهملتها النخبة الأشكنازية المؤسسة.

وفي مواجهة اقتراح مستقطب في صورة استفتاء ثنائي «مع بيبي أو ضده»، اعتاد هؤلاء الناخبون التكتل، إذ يرون في الهجوم على نتنياهو رفضًا لهويتهم الثقافية ذاتها. غير أن مأساة 7 أكتوبر 2023 أصابت مباشرة البلدات الحدودية في الجنوب، فصدّعت عقد الحماية التاريخي الذي كفله زعيم الليكود.

وفضلاً عن ذلك، يرى المستوطنون العقائديون وجزء من الكيبوتسات التي تعرضت للهجوم أن الخيارات العسكرية السابقة ضحّت بأمنهم الجسدي المباشر. والسؤال المحوري هو تقدير ما إذا كان الولاء والنقمة على النخب سيتغلبان على الصدمة الحقيقية جراء الدمار الذي لحق بهم على الأرض. فإذا تأكلت هذه القاعدة الطرفية ولو بـ3 أو 4 نقاط، فستنهال الأغلبية البرلمانية للمعسكر القومي على الفور. ولذلك يكرس نتنياهو الجزء الأكبر من خطابه لإعادة شيطنة اليسار العلماني بهدف رأب هذه الصدعات الطرفية، وهو ما يبدو أنه يؤدي ثماره بالنظر إلى تحسن أرقامه في الاستطلاعات منذ منتصف سبتمبر 2026.

المتغير رقم 5: قدرة معارضة الوسط واليسار على استثمار رفض شخص نتنياهو

تعاني الكتلة المناهضة لنتنياهو عجزًا بنيويًا في التجسيد، وصدمة مستمرة مرتبطة بانهيار حكومة بينيت-لابيد عام 2021، التي يُنظر إليها على أنها كانت غير مستقرة. فالمعارضة تصطدم بعجزها المزمّن عن صياغة سردية جيوسياسية جريئة في مواجهة الجمود العام في مفاوضات السلام.

وتواجه أيضًا تحدي استقطاب شريحة من النخبين العرب ترفض الانكفاء الطائفي للأحزاب العربية. غير أن خطاب اليسار الإسرائيلي لا يسير في هذا الاتجاه. وهو يجازف بالإخفاق عند عتبة أغلبية الـ 61 مقعدًا اللازمة. ثم إن مسألة المشاركة في حكومة وحدة وطنية قد تؤدي بدورها إلى تصدع المعارضة.

متغيرات أخرى قد تؤثر في الاقتراع

المتغير رقم 6: تطور النزاع مع إيران وموقف ترامب

أحدث الرئيس دونالد ترامب في ولايته الثانية ثورة دبلوماسية. فبينما كان من المسلم به أن رؤساء الدول لا يتدخلون في انتخابات الدول الأخرى لأن ذلك يمس السيادة الشعبية، أطاح دونالد ترامب بكل هذه الأعراف الدبلوماسية. فالرئيس الأمريكي أو المحيطون به لا يترددون في الإفصاح عن تفضيلاتهم، بل في دعم مرشحين رسميًا، في السراء والضراء. ونذكر على سبيل المثال الانتخابات في الأرجنتين وكولومبيا وكندا والسويد أو المجر.

وبات كثير من الدول، مع رئيس بهذا القدر من الاستقطاب، يرى انتخاباته تتأثر بدرجة أو بأخرى بعلاقات بلاده مع الولايات المتحدة ومع دونالد ترامب. وهكذا رصدنا تصويت رفض واضحًا جدًا في كندا ضد دونالد ترامب، وعلى العكس تصويًا أكثر تأييدًا في كولومبيا، وبدرجة أقل في الأرجنتين.

وبالنسبة إلى إسرائيل، وهي بلد شديد الارتباط بالولايات المتحدة، تمثل العلاقة بين نتنياهو ودونالد ترامب متغيرًا مهمًا، لا سيما في بلد يرتبط تاريخه الأمني بالدعم الأمريكي.

وبعد أن كان ترامب يحظى تاريخيًا بشعبية في إسرائيل بفضل اتفاقيات أبراهام عام 2020 والدعم الذي قدمه للبلاد مرارًا (القدس عاصمة موحدة وغير قابلة للتقسيم لإسرائيل)، أخذت شعبيته تتراجع في إسرائيل. ويشير أحدث استطلاع للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية (IDI) إلى أن نسبة الإسرائيليين الذين يرون أن أمن إسرائيل اعتبار محوري لدى دونالد ترامب انخفضت من 44% في مايو إلى 28% فقط في يونيو⁶⁶. ويغال هذا التراجع الواضح جميع الفئات السكانية: من 41% إلى 26% لدى اليهود، ومن 59% إلى 36% لدى العرب⁶⁷.

وخلاصة القول إن دعم دونالد ترامب ليس مرفوضًا لدى الإسرائيليين، بل بات موضع تساؤل. وثمة أيضًا نوع من تفضيل «أهون الشرين» في ظل حزب ديمقراطي كان تاريخيًا قريبًا جدًا من إسرائيل، لكنه بات

⁶⁶ *Israël*, La popularité de Trump s'effondre en Israël (شعبية ترامب تنهار في إسرائيل)، 6 Guitel Benishay، يوليو 2026.

⁶⁷ Ibid.

معاديًا لإسرائيل أكثر فأكثر على غرار مجمل اليسار الغربي.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الرئيس الأمريكي يُظهر منذ مطلع أكتوبر نوعًا من الابتعاد عن رئيس الحكومة الإسرائيلية⁶⁸. وقد يعكس ذلك إما رغبة في عدم خسارة نقاط في استحقاقه الانتخابي الخاص، أي انتخابات التجديد النصفي، وإما نوعًا من التنصل بالنظر إلى شعبيته الإيجابية في إسرائيل، بحيث لا يسعى إلى إحراج نتنياهو.

المتغير رقم 7: هجوم بالغ الوقع (ولا سيما في المدن ذات الأغلبية العربية، والرد الشرطي الذي سيجري عليه)

هذا متغير بالغ الأهمية. فبينما يتمحور الجدل حول المسائل الأمنية، قد يقلب اعتداء أو هجوم المعادلة.

وفضلاً عن ذلك، أعادت قضية الاعتداء الذي أحبط على متن رحلة لشركة فلاي دبي، قبل شهر من نهاية الحملة، إيقاظ هذه المخاوف. إذ تمكن مساعد طيار عُُماني إسلامي من الإفلات من إجراءات الأمن في محاولة لتحويل مسار طائرة تقل إسرائيليين نحو تل أبيب، ما أحيى شبح اعتداء واسع النطاق.

ومع ذلك، كانت إشارات الإنذار كثيرة بشأن همام الحمامي. فقد أبعد من الطيران العُماني بسبب التطرف، بل ورفضته الخطوط الملكية المغربية. وقد أثارت هذه الثغرة بالفعل جدلاً حول الفتح العاجل لتحقيق برلماني، في صدى للمطالبات بلجنة تحقيق في أحداث 7 أكتوبر.

المتغير رقم 8: تبعات مشروع القانون الأخير بشأن القضاء الذي تحمله أحزاب اليمين المتطرف في الائتلاف

هذا آخر مواضيع الحملة خارج المسائل الأمنية المرتبطة بـ 7 أكتوبر. وللتذكير، فقد تناولناه سابقاً. إذ حملت الحكومة إصلاحاً شاملاً للنظام القضائي يرى منتقدوه أنه انزلاق غير ليبرالي. ويتضمن ثلاثة محاور:

- تقعيد المحكمة العليا بتضييق صلاحياتها في إلغاء القوانين.
- التحكم في التعيينات بتعديل اللجنة التي تختار القضاة لمنح الأغلبية السياسية نفوذاً أكبر.

⁶⁸ "Je ne suis plus impliqué dans la politique israélienne", Donald Trump, I24News (دونالد ترامب: «لم أعد منخرطاً في السياسة الإسرائيلية»)، 1 أكتوبر 2026.

- إلغاء ذريعة المعقولية: فقد قيّد قانون أُقر في يوليو 2023 بالفعل قدرة المحكمة على النظر في قرارات الحكومة وفق معيار «المعقولية».

وهذا المتغير ليس مهمًا في حد ذاته للاقتراع، لكن له انعكاسات على «الجولة الثانية»، أي تشكيل الحكومة. ففي إطار حكومة وحدة وطنية، باتت بعض شخصيات الحكومة الحالية، مثل بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية، المنخرط شخصيًا في الترويج لهذا الإصلاح للمؤسسات القضائية، فزاعات.

المتغير رقم 9: عدم المساواة في التجنيد

يشكل إعفاء طلاب المدارس التلمودية (اليشيفوت) من الخدمة العسكرية شرخًا مجتمعيًا بات لا يُحتمل في بلد أنهكته 3 سنوات من الحرب المتواصلة وحالة استنفار دائمة منذ 7 أكتوبر 2023.

وهذا أحد دروس 7 أكتوبر: فمسألة الوحدة الوطنية أوجدت انقسامًا حادًا جدًا داخل المجتمع الإسرائيلي. فبينما يراكم جنود الاحتياط العلمانيون والقوميون المتدينون مئات الأيام في الخدمة على حساب حياتهم المهنية والعائلية، فجّر القرار التاريخي للمحكمة العليا الإسرائيلية القاضي بتجنيد الحريديم الوضع القائم، ووضع بنيامين نتنياهو أمام مأزق وجودي.

وهذه المسألة، أي المساواة في تحمّل العبء (شفيون بنيتل)، قد تُحدث زلزالًا انتخابيًا غير مسبوق لدى الناخبين الجدد. فتاريخيًا، اتجه الشباب الإسرائيلي باستمرار نحو اليمين، مدفوعًا بالفارق الديموغرافي الهائل بين السكان الحريديم (نحو 6.5 أطفال لكل امرأة) وبقية المجتمع (نحو 2.5 طفل).

ومع ذلك، فإن هذا الجيل الجديد من أبناء 18-21 عامًا، المستدعى فورًا إلى الجبهة والمعرّض لخطر الموت، يتغلب لديه الشعور بالظلم إزاء الامتيازات الممنوحة لشركاء الليكود من رجال الدين على المنعكسات الأيديولوجية التقليدية. وتمنح هذه النعمة أحزاب اليمين العلماني المعتدل والوسط رافعة قوية لاستقطاب شريحة حاسمة من هؤلاء الناخبين الشباب، فتحرم بنيامين نتنياهو من علاوته الديموغرافية المعتادة.

المتغير رقم 10: غلاء المعيشة أو خطر حدوث نقص محلي في الإمدادات

تشكل القدرة الشرائية للأسر الإسرائيلية إحدى أكثر الثغرات الانتخابية مباشرة لدى الحكومة المنتهية ولايتها، في حين أن مؤشر غلاء المعيشة في إسرائيل يُعد أصلًا من بين الأعلى في منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية.

وفي سياق توترات جيوسياسية عالمية تثقل كاهل أسواق الطاقة الدولية والنقل البحري، فإن الدولة العبرية ليست بمنأى عن الصدمات الخارجية رغم الورقة الاستراتيجية التي تمثلها حقول الغاز البحرية الواسعة لديها (نمار و*لفيئان* و*كاريش*). فهشاشة هذه البنى التحتية الحيوية أمام التهديدات الباليستية الإقليمية، التي أرغمت السلطات بالفعل على وقف الاستغلال وقفًا وقائيًا عاجلاً، تذكّر بأن الاستقلال الطاقى الوطنى يظل هشاً في زمن الحرب الطويلة.

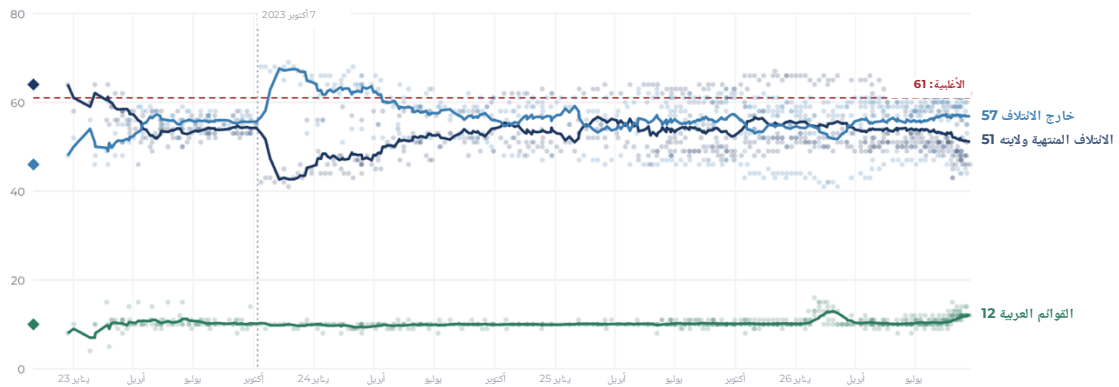
وعلى الصعيد الداخلى، يكفي ارتفاع حاد في أسعار الكهرباء، أو انقطاع في إمدادات بعض السلع الاستهلاكية المستوردة، أو أزمة حادة في سكن الطلاب عند بداية العام الجامعي، لبلورة الغضب الاجتماعى. فقد أدى الإقصاء المطوّل لليد العاملة الفلسطينية من قطاع البناء إلى شلّ ورش البناء وإلهاب الإيجارات في المراكز الحضرية الكبرى، ما يخنق الأسر الشابة والطبقات الوسطى.

وقد تسهم الخيارات المتعلقة بالميزانية لدى الائتلاف في تحويل الاستياء الاجتماعى إلى تصويت عقابى ضد نتنياهو.

هل يستطيع نتنياهو البقاء في السلطة؟

السيناريو الرئيسي: غياب الأغلبية المطلقة لدى الائتلافين كليهما

شكل: مُجمّع استطلاعات الرأي منذ نوفمبر 2022، إسرائيل⁶⁹



وبعيداً عن تجميع الاستطلاعات، يصب نموذجنا التنبؤي (forecast) في الاتجاه ذاته. وتفسر ذلك ثلاثة عناصر مرتبطة بالأحزاب العربية:

- أولاً، تقدم تجمع الأحزاب العربية وتشكّل كتلة بحد أدنى يتراوح بين 11 و15 مقعداً؛
- ثانياً، إعلانها عدم الحكم مع اليسار والوسط، ما يرغب هذين الأخيرين على الفوز بمفردهما، ويُبعد سيناريو 2021.
- ثالثاً، عدم شطبها من قبل المحكمة العليا بعد طلب تقدم به نتنياهو لشطبها بسبب بعض التصريحات المعادية لإسرائيل بعد 7 أكتوبر.

ومن الناحية الحسابية، فإن وجود الأحزاب العربية في حدود عشرة مقاعد تقريباً يرغب الائتلافين على الفوز بما لا يقل عن 55% إلى 60% من مجموع الأصوات. غير أن أيّاً من الائتلافين لا يبلغ ذلك بحسب الاستطلاعات.

وبذلك، يبقى خياران قابلان للتحقق للحصول على أغلبية:

⁶⁹ Kantar و Stat-Net و Midgam Project و Wikipedia. Opinion polling for the 2026 Israeli legislative election, Camil Fuchs. Panel Politics, 2022-2026 و Direct Polls و Lazard Research Institute و Institute

- حكومة وحدة وطنية قبل إجراء انتخابات جديدة، يتيحها اتفاق بين نتنياهو وآيزنكوت. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن يحل ائتلاف نتنياهو في المرتبة الأولى متقدمًا على ائتلاف آيزنكوت.
- تحالف بين الأحزاب العربية وآيزنكوت. غير أن آخر تطورات الحملة لا تسير في هذا الاتجاه.

وإذا لم يُبرم أي من الاتفاقين، فإن خيارًا أخيرًا يبقى واردًا: بقاء نتنياهو لتصريف الأعمال مع جميع مكونات اليمين والوسط، قبل الدعوة مجددًا إلى انتخابات جديدة. وهذا بات السيناريو الأرجح، خلافًا لاستطلاعات عام 2026، لا سيما أن الدينامية تبدو أكثر ملاءمة له في ضوء الصعوبات التي تواجهها المعارضة.

وفي جميع الأحوال، يبدو بقاء نتنياهو الخيار الأرجح بحسب تحليلنا.

ما الشروط المتركمة اللازمة لبقاء نتنياهو في السلطة؟

كما نرى، لا يخوض نتنياهو السباق بوصفه الأوفر حظًا، لكن حظوظه في البقاء على رأس الحكومة بحكم الأمر الواقع كبيرة. فإسرائيل لا تفلت من ظاهرة «تعذر الحكم» التي تطال جزءًا كبيرًا من الديمقراطيات البرلمانية الغربية مثل إسبانيا وفرنسا وألمانيا، بل وإيطاليا قبل توحيد اليمين الذي أنجزته جورجيا ميلوني.

ولكي يبقى في السلطة، على نتنياهو أن يجمع 5 شروط أساسية.

1- دخول جميع الأحزاب التابعة من اليمين واليمين المتطرف إلى الكنيست دون فقدان أي منها تحت عتبة الحسم

للأمل في بلوغ عتبة الـ 61 مقعدًا أو الاقتراب منها، لا ينبغي هدر أي صوت من أصوات المعسكر القومي. وبما أن الليكود لا يستطيع الحكم بمفرده، فإن بقاء بيبي يتوقف آليًا على قدرة الأحزاب الحريدية (شاس، ويهدوت هتوراه) على تعبئة قاعدتها، ولكن قبل كل شيء على تجاوز القوائم التابعة من اليمين الراديكالي والمسياني (عوتسما يهوديت، والصهيونية الدينية) عتبة 3.25% تجاوزًا لا غنى عنه. فإذا أخفق أحد هذه الفصائل دون عتبة الحسم، فستنهال أغلبية اليمين على الفور.

2- فرض طوق عازل ضمني مع الأحزاب العربية بجعله ممكنًا عبر نقاش يتمحور حول المسائل الأمنية

خلافاً لما قد يشير إليه كثير من المراقبين، فإن هذه الأرضية ليست غير مواتية لنتنياهو إلى هذا الحد، لأنها ترغم اليهود، بمن فيهم يهود الوسط واليسار، على عدم القبول بتحالف مع أحزاب تصدر عنها تصريحات مريبة تجاه أمن إسرائيل.

3- تفاوت في المشاركة وانحسار في مشاركة العرب

يصب الحساب الانتخابي في مصلحة نتنياهو كلما اتسع الفارق في المشاركة المدنية. فقد كادت القائمة المشتركة (حداش، تاعل، بلد، بقيادة يوسف جبارين) والقائمة العربية الموحدة (راعم، بقيادة منصور عباس) تُشطب من قبل لجنة الانتخابات المركزية قبل أن تنقذهما المحكمة العليا. وقد زادت هذه المرحلة من انعدام الثقة والشعور بالاغتراب لدى الأقلية العربية (قراءة 20% من الهيئة الناجبة).

إن عزوف هؤلاء النخبين، المحصورة مشاركتهم دون 45-50% بسبب خيبة الأمل أو الشعور بعدم جدوى العمل البرلماني، يخفض آلياً كلفة كل مقعد في الكنيست من حيث عدد الأصوات، فيضاعف الوزن النسبي لمعقل اليمين والأوساط الدينية.

4- الحفاظ على وضع قائم هش مع الحريديم بشأن التجنيد (شفيون بنيتل)

يمثل الإعفاء العسكري لطلاب *اليشيفوت* فتيةً مشتعلًا في قلب كتلتها ذاتها. ولتفادي تفكك تحالفه التاريخي، على نتنياهو أن ينجح في مهمة شاقة: طمأنة المرجعيات الحاخامية (شاس ويهدوت هتوراه) بشأن تحصين تمويلها ووضعها، مع تجنب تمرد علني من جناحه الأمني العلماني ومن جنود الاحتياط في الليكود.

فإذا أدى هذا الشرخ حول «المساواة في تحمل العبء» إلى مغادرة أحد الأحزاب الدينية السفينة أو رفضه التحالف معه مجددًا، فلن تتيح له أي معادلة برلمانية أن يُعاد تكليفه.

5- عجز المعارضة الصهيونية عن التوافق على زعيم واحد، والانسداد المؤسسي المفضي إلى البقاء بالوكالة

في مواجهة التباين الأيديولوجي لمعسكر «أي أحد إلا بيبي»، المنقسم بين اليمين العلماني القومي (بينيت، ليبرمان) والوسط (آيزنكوت، لايد) واليسار الاشتراكي الديمقراطي (غولان)، يراهن نتنياهو على عجز خصومه عن الاتفاق على رئيس وزراء توافقي.

وإن لم يبلغ 61 مقعدًا لنفسه، فإن هذا الشلل المؤسسي يخدمه مباشرة: فيما أن القانون الإسرائيلي يحظر أي فراغ في السلطة التنفيذية، سيبقى نتنياهو على رأس الحكومة الانتقالية (ممشيلت معفار) بكامل صلاحياته السيادية، ما يجمّد إزاحته ويرغم البلاد على مفاوضات لا تنتهي، بل وعلى انتخابات مبكرة جديدة.

الخاتمة

مع اقتراب اقتراع 27 أكتوبر 2026، يصطدم وهم التداول على السلطة بواقع مشهد سياسي إسرائيلي مفتت ومستقطب. وإذا كانت حصيلة 7 أكتوبر 2023، والاحتجاج على تجنيد الحريديم، والإنهاء الاجتماعي والاقتصادي، تحرم بنيامين نتنياهو من دينامية هجومية، فإن المعارضة الصهيونية تبقى مكبلة بانقساماتها العقائدية ورفضها ضم الأحزاب العربية.

وفي غياب أغلبية مطلقة لأي من الكتلتين، يبقى السيناريو الأرجح هو انسداد برلماني يفضي إلى البقاء الفعلي لحكومة انتقالية برئاسة نتنياهو. وقد عرفت إسرائيل ذلك من قبل في الواقع. وهكذا، وبجمع السيناريوهات كلها، نقدّر احتمال بقاء نتنياهو بعد الاقتراع بـ93%، بما في ذلك السيناريوهات التي لا يفوز فيها بالانتخابات بالمعنى الدقيق.

وفي المحصلة، ما دام معسكر التغيير لم يحل المعضلة الحسابية للمقاعد الـ61، فسيحتفظ زعيم الليكود بالقدرة على تحويل تعذر الحكم المزمّن في النظام إلى عامل لإدامة سلطته على الأمة الإسرائيلية.

بقلم ماتيو أولك، المدير العام لـ«الميلينيير» (Le Millénaire)، وأنترانيك كيفوركيان، المحلل الدولي في «الميلينيير».

حقوق الصورة: Official portrait of Israel's 9th Prime Minister, Benjamin Netanyahu، من تصوير Avi Ohayon / Government Press Office of Israel، عبر Wikimedia Commons، بموجب ترخيص CC BY-SA 3.0.



«لو ميلينير» مركز أبحاث متخصص في قضايا السياسات العامة. ويضم نحو مئة مساهم من آفاق متنوعة (أطر في القطاعين الخاص والعام، وباحثون، ورؤساء مؤسسات)، كل منهم خبير في مجاله.

الرئيس: William THAY

المدير العام: Matthieu HOCQUE

نائب الرئيس: Olivier BODO و Gilles BÖSINGER

مدير الدراسات: Clément PERRIN

نائب مدير الدراسات: Florian GERARD-MERCIER و Pierre CLAIRE

التواصل: communication@lemillenaire.org

الصحافة: presse@lemillenaire.org

ولمتابعة جميع أخبار «لو ميلينير»:

<http://lemillenaire.org>



إشعار قانوني: يخضع هذا التقرير بكامله للتشريعات الفرنسية والدولية المتعلقة بحقوق المؤلف والملكية الفكرية. وجميع حقوق النسخ محفوظة لجمعية «لو ميلينير»، ويمنع منعاً باتاً نسخ هذا التقرير كلياً أو جزئياً على أي وسيط كان، إلا بإذن صريح من رئيس الجمعية.